





AR3801

وَيَمْنَعُكَ اللَّهُ الْيَقُونَ

A highly detailed black and white illustration of a title page. The central focus is a large, elegant calligraphic title in Arabic script, which reads 'The Arabian Nights'. The text is rendered in a thick, flowing style with prominent shadows and highlights, giving it a three-dimensional appearance. It is set against a background of a complex, repeating geometric pattern of interlocking triangles and diamonds, creating a dense, textured effect. Surrounding this central panel are four large, stylized floral motifs, each resembling a five-petaled flower with a detailed center, positioned at the corners. The entire composition is framed by a wide, ornate border composed of multiple concentric bands of geometric and floral designs, including repeating star patterns and scrolling vine motifs. The overall aesthetic is characteristic of traditional Islamic art and manuscript illumination.

مَطْعَمُ رِيَّانٍ

عاجز کے کارخانہ سے ہر قسم کی کتابیں نسخہ تا بردار جلد بکھاتے ویلیو بی اسلے روانہ ہوتی ہیں المشتر حاجی محمد عبدالقیوم صاحب کتب کائنات قریب بیستہ سال قبل



التقنية الحديثة

التقنية الحديثة

التقنية الحديثة

التقريبية +12

التقريبية +12











من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحول لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورده عليه مسألة معينة منها يتمكن بذلك من ان يعلم انها من النحول بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من النحول هذه المسألة منه ولكن اذا تصور الميزان باله آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحول لها مدخل في تلك المعرفة وتكون بذلك من ان يعلم مسأله وبمازها عن غيرها فتمكن اما بالجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصة وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورده عليه مسألة منه على ان يعلم انها منه قدرة تامة فكان قد علم ذلك ولم ير دانه بجورد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتميز مسأله من غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه تورده عليه انها منه قوله كان طلبه عبثا قول يعني ان الشروع في العلم بفعل اختيارى فلا بد من ان يعلم اذ ان لذلك العلم فاعدا فاعدا ولا لا متبع الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتد بها نظر الى المشقة التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم ولا كان شروعه فيه وطلبه له مما يعد عبثا عرفا وبذلك يفتر حده فيه قطعاً ولا بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما نزل اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا في نظره واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله

فان قيل ان العلم بالاعراب والبناء يحصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحول لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورده عليه مسألة معينة منها يتمكن بذلك من ان يعلم انها من النحول بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من النحول هذه المسألة منه ولكن اذا تصور الميزان باله آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحول لها مدخل في تلك المعرفة وتكون بذلك من ان يعلم مسأله وبمازها عن غيرها فتمكن اما بالجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصة وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورده عليه مسألة منه على ان يعلم انها منه قدرة تامة فكان قد علم ذلك ولم ير دانه بجورد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتميز مسأله من غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه تورده عليه انها منه قوله كان طلبه عبثا قول يعني ان الشروع في العلم بفعل اختيارى فلا بد من ان يعلم اذ ان لذلك العلم فاعدا فاعدا ولا لا متبع الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتد بها نظر الى المشقة التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم ولا كان شروعه فيه وطلبه له مما يعد عبثا عرفا وبذلك يفتر حده فيه قطعاً ولا بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما نزل اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا في نظره واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله

لان العلم بالاعراب والبناء يحصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحول لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورده عليه مسألة معينة منها يتمكن بذلك من ان يعلم انها من النحول بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من النحول هذه المسألة منه ولكن اذا تصور الميزان باله آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحول لها مدخل في تلك المعرفة وتكون بذلك من ان يعلم مسأله وبمازها عن غيرها فتمكن اما بالجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصة وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورده عليه مسألة منه على ان يعلم انها منه قدرة تامة فكان قد علم ذلك ولم ير دانه بجورد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتميز مسأله من غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه تورده عليه انها منه قوله كان طلبه عبثا قول يعني ان الشروع في العلم بفعل اختيارى فلا بد من ان يعلم اذ ان لذلك العلم فاعدا فاعدا ولا لا متبع الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتد بها نظر الى المشقة التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم ولا كان شروعه فيه وطلبه له مما يعد عبثا عرفا وبذلك يفتر حده فيه قطعاً ولا بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما نزل اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا في نظره واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله



لِإِذْ كَانُوا فِي شَكٍّ مِنْهُ لَمَكَّنَّا لَهُمُ الْمَنَارَ وَالْمِيزَانَ ۚ وَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا الْكَافِرُ ۚ

الاول ناديا بها وتولى امرها من اهل البيت  
والثاني هو الذي تولى امره من اهل البيت  
الثالث هو الذي تولى امره من اهل البيت  
الرابع هو الذي تولى امره من اهل البيت

[illegible]

كما هو حقته ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة  
مسائله لتلك الفائدة قوله فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات  
**اقول** وذلك لأن المقصر من العلوم ببيان احوال الاشياء ومعرفة  
احكامها فاذا كان طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشيء  
بشيء واحد او باشياء متناسبة وطائفة اخرى منها متعلقة بشيء  
اخر واشياء متناسبة اخرى كان كل واحدة منهما علما براسها فممازاة  
عن صاحبها ولو كانتا متعلقين بشيء واحد من جهة واحدة او باشياء  
متناسبة من جهة واحدة لكأننا علما واحد اولم يستحسن عد كل واحد  
منهما علما على حدة واعلم ان الواجب على الشارع في العلم ان يتصور بوجه ما  
والا لم يمنع الشروع فيه وما تصور به برسمه فانما يجب ليكون  
شروعه فيه على بصيرة وان يعتقد ان لذلك العلم فائدة مخصوصة  
تترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازما او غير جازم مطابقا  
للواقع او لا وما الاعتقاد بما هو فائدتاه وغرضه في الواقع فاما يجب  
ان لا يكون سعيه في تحصيلها بعد عيشا على ما مر ولا يزاد سعيه في تحصيله  
اذا كانت تلك الفائدة مهمة له واما معرفته بان موضوع العلم اي  
شيء هو فليست بواجبة للشروع بل هي لزيادة البصيرة في الشروع  
فقوله لم يتميز العلم المظم عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه اراد به انه  
لم يتميز زيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة  
قد حصل له يتصوره برسمه وقد تحقق بما تقر ان مقدمة العلم  
الذكر كونه ههنا ثلاثة اشياء احدها تصور العلم بوجهه وبرسمه وثانيها التصديق  
بفائدته وثالثها التصديق بموضوعه الاول ان يجعل مباحثه لافاظها

[illegible]











في تقسيمه او التبيه على ان تفسير العلم بذلك مشهور ففعله مطلق التصور به ليعلم  
 انه مرادف له كما صرح بذلك في قوله تنبيهها على ان التصور كما يطلق الخ فان قلت  
 تقسيم العلم الى تصور فقط وتصور معه حكم يدل على ان معنى التصور امر  
 مشترك بين هذين القسمين يتقيد تارة باقتراح الحكم وتارة بعد الحكم  
 فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق  
 فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط واما  
 اطلاق التصور على ما يقابل التصديق فذلك معلوم من المتعارف  
 المشهور ولا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم اذ لم يعلم  
 منه الا اطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم  
 الاول قلت الحال ما ذكرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه  
 التقسيم اذ ربما يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر غريب قوله  
 اسناد امر الخ اقول هذا يعم الحكم المحلى والاتصال والانفصال ايجابا  
 او سلبا قوله ثم مفهوم الكاتب اقول تاخر ادراك مفهوم الكاتب عن  
 ادراك الانسان كما تقتضيه لفظة لم يسمع امر ايجابا بل هو امر استحسان فان  
 الاول ان يلاحظ الذات اذ لا ثم مفهوم الصفات واما ادراك نسبة ثبوت  
 الكتابة الى الانسان فلا بد ان يتاخر عن ادراكهما معا قوله بمعنى ادراك  
 ان النسبة واقعة وليست بواقعة اقول يريد به اننا لانفقه با دراك  
 وقوع النسبة اذ لا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع او الالاقوع مضاعفا  
 الى النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب  
 فتقيد من قبيل الاضافة بل لغيره با دراك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة وليس  
 هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وهذا

في تقسيمه او التبيه على ان تفسير العلم بذلك مشهور ففعله مطلق التصور به ليعلم  
 انه مرادف له كما صرح بذلك في قوله تنبيهها على ان التصور كما يطلق الخ فان قلت  
 تقسيم العلم الى تصور فقط وتصور معه حكم يدل على ان معنى التصور امر  
 مشترك بين هذين القسمين يتقيد تارة باقتراح الحكم وتارة بعد الحكم  
 فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق  
 فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط واما  
 اطلاق التصور على ما يقابل التصديق فذلك معلوم من المتعارف  
 المشهور ولا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم اذ لم يعلم  
 منه الا اطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم  
 الاول قلت الحال ما ذكرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه  
 التقسيم اذ ربما يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر غريب قوله  
 اسناد امر الخ اقول هذا يعم الحكم المحلى والاتصال والانفصال ايجابا  
 او سلبا قوله ثم مفهوم الكاتب اقول تاخر ادراك مفهوم الكاتب عن  
 ادراك الانسان كما تقتضيه لفظة لم يسمع امر ايجابا بل هو امر استحسان فان  
 الاول ان يلاحظ الذات اذ لا ثم مفهوم الصفات واما ادراك نسبة ثبوت  
 الكتابة الى الانسان فلا بد ان يتاخر عن ادراكهما معا قوله بمعنى ادراك  
 ان النسبة واقعة وليست بواقعة اقول يريد به اننا لانفقه با دراك  
 وقوع النسبة اذ لا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع او الالاقوع مضاعفا  
 الى النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب  
 فتقيد من قبيل الاضافة بل لغيره با دراك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة وليس  
 هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وهذا

والانفصال ١٣ ع قوله كما يقتضيه لا يخفى عليك ان ادراك الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وليس هذا  
 الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وليس هذا  
 الادراك حكما ايجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وليس هذا











[illegible]

النسبة واحدة او غير واحدة واما ان يكون ادراكا هو غير ذلك الادراك  
المذكور فالاول هو التصديق والثاني هو التصور واما تقسيم المصنف  
فلا يصح على مذهب الحكماء قطعاً لان التصديق عندهم هو الحكم وحده  
لا التصور الذي معه الحكم ولا على مذهب الامام <sup>عليه السلام</sup> ايضاً وبيان ذلك ان  
حاصل ما ذكره المصنف ان احد قسمي العلم هو ادراك غير مجامع الحكم  
والقسم الثاني هو ادراك مجامع الحكم ويترد عليه ان تصور المحكوم عليه  
وحده ادراك مجامع الحكم فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في  
الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده تصديقاً وكذا ان يكون تصور  
المحكوم به وحده تصديقاً آخر ويكون تصور النسبة المقارن للحكم  
تصديقاً ثالثاً ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقاً  
رابعاً ويكون كل اثنين من هذه التصورات تصديقاً اخر فيرتقى عدد  
التصديقات في مثل قولك الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه الى سبعة  
ويكون الحكم في كل واحد منها خارجاً عن التصديق مجامعاً فلا يكون  
تقسيمه منطبقاً على شئ من مذهبين بل لا يكون صحيحاً في نفسه لان  
التصديق على هذا التفسير يكون مستفاداً من القول الشارح ويكون  
ما يجامع ويقترون به اعني الحكم مستفاداً من الحجّة وهذا باطل ومنهم من  
قال معنى هذا التقسيم ان الادراك ان لم يكن معروضاً للحكم فهو القسم  
الاول والكان معروضاً له فهو التصديق ولا يلزم ان يكون تصور الحكم عليه  
وحده او تصور المحكوم به وحده ولا مجموعاً معاً ولا احدها مع النسبة الحكمية تصديقاً  
لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقاً لا غير ادراك معرض للحكم  
بل يلزم ان يكون ادراك النسبة وحدها تصديقاً لان الحكم عارض له حقيقة

[illegible]



[illegible]



الى ان يثبت ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم  
 قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم  
 قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم

او المعروض للحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف واتباعه كما ان  
 وغيره في تقسيم العلم كما بيناه سابقا واما اذا اريد بالتصديق ما هو  
 مذهب الامام اعني المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم  
 فلا يظهر منه ان التصديق بهذا المعنى قسمه من التصورات فلا يلزم منه  
 ان يكون المجموع المركب من شئ واخر بحيث يصدق عليه ذلك  
 الشئ حتى يكون قسما منه ومن ادراجا تحته لا ترى ان مجموع الجدا امر  
 والسقف لا يكون سقفا ولا جدار بل يحتاج الى ان يمسك بما ذكره في  
 التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب فليس  
 للتصور كما انه بمعنى الحكم فليس له ايضا وقد جعلته في التقسيم قسما من  
 العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشئ قسما منه قوله وهذا  
 الاعتراض لما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم يرد بالتصور بمعنى  
 اقول من قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم يرد بالتصور بمعنى  
 عاما شاملا للتصديق بل اراد بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة واراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان هذين القسمين  
 متقابلان ليس احدهما متنا ولا لاخر اصله حتى يلزم ان يكون قسم الشئ  
 قسما له وقسم الشئ قسما منه واما التصور بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو  
 مرادف للعلم فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على  
 هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك المتغير للادراك  
 المسمى بالحكم فلا يلزم شئ من المحذورين او اراد بالتصديق المجموع  
 المركب من الادراك والحكم واسرا بالتصور ادراك ما عدا ذلك  
 فلا محذور ايضا لان التصديق قسم للتصور بالمعنى الاخص وقسم من التصور

قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم  
 قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم  
 قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم

قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم  
 قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم  
 قولهم ان قولهم ان التوحيد الاول لا يثبت على كون التصديق عبارة عن حكم هو المذهب الثاني من مذهبين في التركيب او ارا بالصدق في ادراكها ما حكمه وارادوا بقوله ان ذلك علم







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



اذا كان جزء من الشيء لا يلزم ان يكون صفة جزء منه لا ترى ان قطع الخشب  
 اجزاء للمسرير وليس كون تلك القطع جزءاً منه وكذا الحال في الشرط فان الموصوف  
 اذا كان شرطاً للشيء لا يجب ان يكون صفة شرطه فاذا قلت لا انسان  
 كما تب فجزء هذا التصديق او شرطه هو تصدق الانسان وهذا التصديق  
 نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض  
 لمجموع الادراكات الثلاث لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق  
 وموصوفها وهو ذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركيز التصديق  
 من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوف بنقيضه ولا استحالة في  
 ذلك فان كل واحد من اجزاء البيت موصوف بنقيض الآخر وكذا  
 موصوفها شرط التحقق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه  
 بل بالموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك ايضا فان شرط الصلوة  
 كالتطهارة مثلاً موصوف بان ليس بصلوة هذا هو التحقيق الذي افاده  
 الشارح قدس سره في شرحه للطالع واثماً بنى الكلام هنا على كونه موصوفاً بالحال  
 في التقسيمات من ان الاعتبار في كل قسم هو مورد القسمة فنرى بباله فهم  
 المبتدئ فمن شنع عليه في امثال هذه المواضع فذلك من فرط جهله بعلوم  
 حاكمه وطعمه من الجهل باعتقاده رفقة شائبة بتزئيف مقاله قول <sup>البدهي</sup> اما بدهي  
 وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب قول <sup>البدهي</sup> ببدهي بهذا المعنى مرادف  
 للضروري المقابل للنظري وقد يطلق البدهي على المقدمات لاولية قوله  
 كتصور الحواشي اقول مثل لكل واحد من البدهي والنظري بالتصور  
 والتصديق تنبيهاً على التصور ينقسم الى البدهي والنظري و  
 ان التصديق ايضاً ينقسم اليهما وسياً في تحقيق ذلك بالدليل

*(Handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.)*

[illegible][illegible]



۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



الى النظر قال بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شئ من الاشياء مجهولا لنا جهلا نحو حيا الى نظر فكان ما يحتاج الى نظر معلوم لنا فتأمل قوله ولا نظريا اقول عطف على قوله بديها وقد جمع ههنا ايضا بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد منهما على حد ذاته اي ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصورات بطريق الدور والتسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بطريق الدور والتسلسل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار على ما مر فات قلت جازا ان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل وجزا ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل ايضا قلت هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا ملان البيان في التصورات يتم بدون ذلك ايضا لان التصديق البديهي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على نقد يران يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه ايضا نظريا ويكون ايضا قولك واللازم باطل فالملزوم مثله تصديقا

الاشياء المجهولة لنا جهلا نحو حيا الى نظر فكان ما يحتاج الى نظر معلوم لنا فتأمل قوله ولا نظريا اقول عطف على قوله بديها وقد جمع ههنا ايضا بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد منهما على حد ذاته اي ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصورات بطريق الدور والتسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بطريق الدور والتسلسل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار على ما مر فات قلت جازا ان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل وجزا ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل ايضا قلت هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا ملان البيان في التصورات يتم بدون ذلك ايضا لان التصديق البديهي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على نقد يران يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه ايضا نظريا ويكون ايضا قولك واللازم باطل فالملزوم مثله تصديقا

الاشياء المجهولة لنا جهلا نحو حيا الى نظر فكان ما يحتاج الى نظر معلوم لنا فتأمل قوله ولا نظريا اقول عطف على قوله بديها وقد جمع ههنا ايضا بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد منهما على حد ذاته اي ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصورات بطريق الدور والتسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بطريق الدور والتسلسل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار على ما مر فات قلت جازا ان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل وجزا ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل ايضا قلت هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا ملان البيان في التصورات يتم بدون ذلك ايضا لان التصديق البديهي الذي ينتهي اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على نقد يران يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلهما نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه ايضا نظريا ويكون ايضا قولك واللازم باطل فالملزوم مثله تصديقا







ولا در اكات التي تقع فيها الحركات الفكرية اعني الانتقالات الذهنية  
الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا اردت تحصيل المطر بالنظر فلا بد هناك  
من علوم سابقة عليه ومن ترتيبها ولا يقال من بعضها الى بعض فالعلوم  
السابقة ليست معدلات للمطلوباتها تجامع فان العلم باجزاء المعرفة  
يجامع العلم بالمعرف والعلم بالمقدّمات يجامع العلم بالنتيجة فلو كانت  
العلوم السابقة معدلات للمطلوبات لما امكن مجامعها اياها لان المعدل يوجب  
الاستعداد للشئ والاستعداد والشئ هو كونه بالقوة القريبة من الفعل  
والبعيدة فيمتنع ان يجامع وجوده بالفعل نعم لا تتقالات الواقعة في  
تلك العلوم عند ترتيبها معدلات لاجتماعها بل انما يحصل المطر عند انقطاعها  
فالعلوم السابقة اما على موجبة للمطر او شرطية لمحصله فلا بد ان تكون  
حاصلة مجمعة معا عند حصول المطر فيلزم تحاشطة الذهن بالمواد  
غير متناهية دفعة واحدة وهو غير ممكن الدليل ويسقط الاعتراض  
فاجيب بانه لا شك ان الحركات الفكرية معدلات لحصول المطر متمنعة  
الاجتماع معا واما ما يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم ولا در اكات  
وان لم يتمنع اجتماعها مع المطر لكنها ليست مما يجب اجتماعها باسرها معا  
دفعاً فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات النتائج  
التي يتوصل بها الى المطر انما نذكر عند حصول المطر عن كثير من تلك المقدمات  
السابقة مع الجزم بالمطر بل ربما نفعل بعد ما حصل لنا المطر عن المقدمات القريبة  
التي يحصل لنا المطر ابتداء مع ملاحظة المطر وحصوله بالفعل وذلك المسائل  
الهندسية الكثيرة المقدمات جدا فان من زاولها علما عند ما حصل  
له التصديق بالمطلوبات تلك المسائل قد ذهّل عن المقدمات البعيدة فهو لا تأ

العلوم السابقة ليست معدلات للمطلوباتها تجامع فان العلم باجزاء المعرفة  
يجامع العلم بالمعرف والعلم بالمقدّمات يجامع العلم بالنتيجة فلو كانت  
العلوم السابقة معدلات للمطلوبات لما امكن مجامعها اياها لان المعدل يوجب  
الاستعداد للشئ والاستعداد والشئ هو كونه بالقوة القريبة من الفعل  
والبعيدة فيمتنع ان يجامع وجوده بالفعل نعم لا تتقالات الواقعة في  
تلك العلوم عند ترتيبها معدلات لاجتماعها بل انما يحصل المطر عند انقطاعها  
فالعلوم السابقة اما على موجبة للمطر او شرطية لمحصله فلا بد ان تكون  
حاصلة مجمعة معا عند حصول المطر فيلزم تحاشطة الذهن بالمواد  
غير متناهية دفعة واحدة وهو غير ممكن الدليل ويسقط الاعتراض  
فاجيب بانه لا شك ان الحركات الفكرية معدلات لحصول المطر متمنعة  
الاجتماع معا واما ما يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم ولا در اكات  
وان لم يتمنع اجتماعها مع المطر لكنها ليست مما يجب اجتماعها باسرها معا  
دفعاً فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات النتائج  
التي يتوصل بها الى المطر انما نذكر عند حصول المطر عن كثير من تلك المقدمات  
السابقة مع الجزم بالمطر بل ربما نفعل بعد ما حصل لنا المطر عن المقدمات القريبة  
التي يحصل لنا المطر ابتداء مع ملاحظة المطر وحصوله بالفعل وذلك المسائل  
الهندسية الكثيرة المقدمات جدا فان من زاولها علما عند ما حصل  
له التصديق بالمطلوبات تلك المسائل قد ذهّل عن المقدمات البعيدة فهو لا تأ

العلوم السابقة ليست معدلات للمطلوباتها تجامع فان العلم باجزاء المعرفة  
يجامع العلم بالمعرف والعلم بالمقدّمات يجامع العلم بالنتيجة فلو كانت  
العلوم السابقة معدلات للمطلوبات لما امكن مجامعها اياها لان المعدل يوجب  
الاستعداد للشئ والاستعداد والشئ هو كونه بالقوة القريبة من الفعل  
والبعيدة فيمتنع ان يجامع وجوده بالفعل نعم لا تتقالات الواقعة في  
تلك العلوم عند ترتيبها معدلات لاجتماعها بل انما يحصل المطر عند انقطاعها  
فالعلوم السابقة اما على موجبة للمطر او شرطية لمحصله فلا بد ان تكون  
حاصلة مجمعة معا عند حصول المطر فيلزم تحاشطة الذهن بالمواد  
غير متناهية دفعة واحدة وهو غير ممكن الدليل ويسقط الاعتراض  
فاجيب بانه لا شك ان الحركات الفكرية معدلات لحصول المطر متمنعة  
الاجتماع معا واما ما يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم ولا در اكات  
وان لم يتمنع اجتماعها مع المطر لكنها ليست مما يجب اجتماعها باسرها معا  
دفعاً فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات النتائج  
التي يتوصل بها الى المطر انما نذكر عند حصول المطر عن كثير من تلك المقدمات  
السابقة مع الجزم بالمطر بل ربما نفعل بعد ما حصل لنا المطر عن المقدمات القريبة  
التي يحصل لنا المطر ابتداء مع ملاحظة المطر وحصوله بالفعل وذلك المسائل  
الهندسية الكثيرة المقدمات جدا فان من زاولها علما عند ما حصل  
له التصديق بالمطلوبات تلك المسائل قد ذهّل عن المقدمات البعيدة فهو لا تأ



از منتهای تقیه استحضار عدم وقوع این تقریرها

[illegible]

بلا ترتيب في ذلك التصديق وعلم ايضا انه يلاحظ تلك المسائل بعد  
حصولها ويجزم بهاجز ما يقينيا مع الغفلة عن المقدمات القريبة <sup>العلم</sup> ايضا  
نعم يعلم اجمالا ان هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بهذا التصديق  
فظهر ان العلوم والا دراكات السابقة لا تجب اجتماعها مع المظم دفعة بل  
يكفي حصولها متعاقبة وح كان الاعتراض غير ساقط متبجها ومحتاجا  
الى الجواب الذي ذكره الشرح وانما حكم على تلك الامور الغير  
المتناهية بكونها معداة لانها محال المعدات وفي حكمها في عدم  
لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت مستأزدة عن المعدات في جواز الاجتماع  
في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجلب جماعها مع المظم مفصلة  
اي بالفعل لكنها يجب ان تجامعه جملة اي بالقوة القريبة كما ذكرت  
في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة لا مور غير متناهية  
جملة غير محال وانما المحال ادراكها اياه دفعة مفصلة فيجوز ان يحصل  
لنفس امور غير متناهية مفصلة في الزمنة غير متناهية ويكون  
تلك الامور حاصلة لها الان اي عند حصول المظم المتوقف عليها  
جملة على انا نقول كما جاز ان لا يكون تلك الامور حاصلة بالفعل  
عند حصول المظم جازا اي ان لا تكون حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لنفي  
هذا الجواز من دليل قوله هذا الدليل مبني على حدوث النفس  
اقول قد يتوهم عدم ابتنائها عليه لان الناظر لتحصيل المظم اذا  
وجه اليه فلا بد ان يحصل عنده بعد ما قصد اليه قبل ان يحصل  
له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والا دراكات وذلك زمان  
متناه فيمتنع ان يحصل فيه امور غير متناهية وفساده <sup>العلم</sup> لان حصول

[illegible][illegible]







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

دردن و شایسته تقدیر باد

والی فرینیا اساتید

۹۶

التصورات كلها بدئية لا يجري فيها اكتساب وفي التمثيل او سرد مثالا  
للتصور ومثالا للتصديق توضيحا قوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد  
اقول اي الاسم الذي هو الواحد فالأضافة بيانية قوله ويكون البعض  
نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر اقول هذا داخل في مفهوم الترتيب  
اصطلاحا ومناسب للمعنى اللغوي وأما التاليف فهو جعل الاشياء المتعددة  
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم يقتدر في مفهوم النسبة بالتقدم  
والتأخر والترتيب برأى التاليف قوله واما اعتبار الجهل في المطر  
اقول مبادئ المطلوب لا بد ان تكون معلومة أي حاصلة ليتصور  
الترتيب فيها فلذلك قال ترتيب مور معلومة وأما المطلوب فينبغي  
ان لا يكون معلوماً وحاصلاً من الوجه الذي يطلب من النظر تحصيله  
وان وجب ان يكون معلوماً بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار قوله  
أما المجهول تصوري فاكشاه من الامور التصورية اقول ينبغي ان  
طريق اكتساب التصور وطريق اكتساب التصديق من التصديق  
معلومان واما طريق اكتساب التصور من التصديقات او بالعكس فما  
لم يتحقق وجوده وان لم يقيم برهان ايضا على متنازع قوله على العلل  
الاربعة اقول كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية  
وعلة صورية وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية  
وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة او اثنتين  
او ثلث اذا عرفت بالاربعة كان ذلك اكمل من باقي الاقسام وليس المراد  
من التعريف بالعلل ان يكون هي بنفسها معروفة لا انها مباينة للمعلول بل المراد  
انه يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بها وما ذكره

[illegible]

و من هم حاصل  
الاشارة الى ما يدرج في المتن  
والاخرى هي التي لا تدرج  
في المتن  
و من هم حاصل  
الاشارة الى ما يدرج في المتن  
والاخرى هي التي لا تدرج  
في المتن

کمالی علم  
گلستان علم  
تواریخ و سوانح  
نظمی و نثری

امیر الکبیر  
سید الشهدا  
شهادت  
چهارم

کتابخانه عمومی  
مکتبہ اسلامیہ  
پنجاب



[illegible][illegible][illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



طرح  
مجلسه و در نظر مجلس  
تعمیرات و ترمیمات  
برای این طرح منتهی نیست  
و اساساً باید آن را ان  
عبارت صواب است و هیئت  
الاستیلا با تصویب هیئت  
التعمیرات و ترمیمات  
فصلی از این طرح تصویب  
گردد و برای اجرای آن  
لازم است که در مورد  
این عملیات و اصلاحات  
در صورت لزوم و در حد  
امکان و در حدود  
صلاحیت این کمیسیون  
عملیات لازم انجام  
گیرد.

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



[illegible]



احتيج اليه ليرتبط بسببه بعض المسائل ببعض ارتباطاً طائفاً يحسن معه جعل  
تلك المسائل الكثيرة علماً واحداً وكذا المبادئ إنما احتيج اليها لتوضيح  
تلك المسائل عليها فلا نسب ولا دلي أن يصدر تلك المسائل على حدة و  
تسم باسم فمن جعل الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم فلعل ذلك منه  
تساعج بناء على شدة احتياج العلم اليهيا فزلا منزلة الاجزاء مع انه  
يجوز ان يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه في الموضوع  
والمبادئ معا ويسمى باسم فيكونان من اجزاء العلوم لكن الاول  
اولى كما لا يخفى قوله لا ندق حصلت تلك المسائل اولا ثم وضع اسم  
العلم بانها قليل قليل عليه ان مسائل العلوم تنزايد يوما فيوماً فان العلوم  
والصناعات انما تتكاثر بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد  
حصلت اولا ثم وضع الاسم بانها واجب بان وضع الاسم لمعنى  
لا يتوقف على تحصيله فالخارج بل في الدفن فلم ير بتجصيل المسائل  
اولا انها استخرجت ودونت بماها ثم سميت باسم العلم بل اراد ان تلك  
المسائل لو حُظت اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجة بالفعل  
وبعضها حاصلة بالقوة فلا اشكال قوله دون ان يقول وعده اقول  
لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال وهو ان ذلك القانون او قال  
وعرفوه لكان صحيحا لكنه عار عن التنبيه المذكور بقوله العلم هو  
التصديقات بالمسائل قول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه انه صريح به  
ثانيا قول لكن تصور العلم بجده يتوقف اقول لما كان حقيقة العلم التصديقات  
فالمسائل ما يريد تصويره بجداً احتيج الى ان يتصور تلك التصديقات التي هي  
اجزاءه فاذا تصورت تلك التصديقات باسمها مجمعة فقد حصل تصور العلم

[illegible]



بالتبني والقبض لا بالعارضة لأن الدليل الواحد يعارض دلة كثيرة إذا لم يجمع بكثرة الأول فلا يكتفى في المعارضة إلا

فوجدت في كل مكان  
 الزينة قد تفتت  
 فوجدت في كل مكان  
 الزينة قد تفتت

بجمله اذ لا معنى لصحة الشيء بخلاف التام لا تصوره بجميع اجزائه والمصور من  
لا يحجزه بان يتعلق بكل شيء حتى انه يجوز ان يتصور التصور وان يتصور  
التصديق بل يجوز ان يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك  
التصديقات امراً متعذراً لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة للشروع  
فيه قوله اشارة الى جواب معارضة اقول اذا استدل على ما يدل  
فالحصم ان منع مقدمة معينة من مقدما تكم اوكل واحدة منها على  
التعين فذلك ليس منعاً ومناقضة ونقضاً تفصيلياً ولا يحتاج في ذلك  
الى شاهد فاذا ذكر شيء يتقوى به المنع يستند المنع وان منع  
مقدمة غير معينة بان يقول ليس دليلكم بجميع مقدماته صحيحاً  
ومعناه ان فيها خلافاً فذلك يسمى نقضاً اجمالياً ولا بد هنا من شاهد  
على الاختلال وان لم يمنع شيئاً من المقدمات المعنية ولا غير معينة بل ورد  
دليلاً مقابلاً لدليل المستدل والاعلى فيقيض مدعاة فذلك يسمى معارضة  
قوله المنطق مجموع قوانين الاكتساب اقول وذلك لان الاكتساب بالتصور وما  
للتصديق والاول انما هو بالقول الشارح والثاني بالجمعة فقوانين الاكتساب  
ليست القوانين متعلقة بالمدعى وبقي القوانين المنطقية المتعلقة باكتساب  
التصورات والتصديقات فليس هناك قانون متعلق بالاكتساب بخارج عن المنطق  
قوله بل بعض اجزائه يدعي كالمشكل الاول اقول فان اتاجه لنتائج بين  
لا يحتاج الى بيان اصلاً بل كل من تصور الموضوعين الكليتين على هيئة الضرب الاول  
من المشكل الاول وتصور الموضوع الكلية التي هي نتيجةهما جزم بدوياً باستلزامها  
ايها وهكذا حال باقي الضروب وكذا القياس الاستثنائي المتصل فان من علم  
الملازمة وعلم وجود الملزوم وعلم وجود اللازم قطعاً وعلم بدوياً ان المقدمتين

[illegible]

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*



المذكورتين اعني المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود الملزوم  
تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استثنى تقيض التالي وكذا الاستثنائي  
المنفصل بدهي لاننا جرح وكثير من مباحث العكس والتناقض بدهي ايضا فان قلت  
اذا كان هذه المباحث بديهية فلا حاجة الى تدوينها في الكتب قلت في تدوينها  
في الكتب فائدتان احداهما ازالة ما عيى ان يكون في بعضها من خفاء هجوم الى  
التبسيه وثانيهما ان يتوصل بها الى مباحث الاخرى لكسبية قوله انما يستفاد  
من البعض لبدهي اقول فان قيل استفادة البعض للكسبية من البعض لبدهي  
انما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون اخر فيجوز  
الحذ ورقلنا ذلك النظر ايضا بدهي فالكسبية من المنطق مستفاد من البدهي  
منه بطريق بدهي فلا حاجة الى قانون اخر اصلا قوله فاما المذكور في معرض  
المعارضة لا يصلح للمعارضة اقول قيل عليه انما يلزم ذلك اذا قرر  
كلام المعارض على ما وجهه بدهي ولنا ان تقريره هكذا لو كان المنطق محتاجا  
اليه لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان اما الاول فلا يستلزم  
الاستغناء عن تعلية وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدور والتسلسل  
في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفى الاحتياج الى المنطق  
نفسه ونجيب بذكر الجواب على ذلك بان ابطال كسبية بديهيا  
او كسبيا يدل على انتفاءه في نفسه ولا تعلق له بكسبية محتاجة اليه  
او غير محتاجة اليه كما يقال ليس المنطق محتاجا اليه والا لكان اما بديهيا  
او كسبيا وكلاهما باطلان فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه  
شبهة يمسك بها في نفى هذا العلم سوء احتيج اليه ولم يحتج اليه ولنا  
ايضا ان نقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب

المذكورتين اعني المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود الملزوم  
تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استثنى تقيض التالي وكذا الاستثنائي  
المنفصل بدهي لاننا جرح وكثير من مباحث العكس والتناقض بدهي ايضا فان قلت  
اذا كان هذه المباحث بديهية فلا حاجة الى تدوينها في الكتب قلت في تدوينها  
في الكتب فائدتان احداهما ازالة ما عيى ان يكون في بعضها من خفاء هجوم الى  
التبسيه وثانيهما ان يتوصل بها الى مباحث الاخرى لكسبية قوله انما يستفاد  
من البعض لبدهي اقول فان قيل استفادة البعض للكسبية من البعض لبدهي  
انما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون اخر فيجوز  
الحذ ورقلنا ذلك النظر ايضا بدهي فالكسبية من المنطق مستفاد من البدهي  
منه بطريق بدهي فلا حاجة الى قانون اخر اصلا قوله فاما المذكور في معرض  
المعارضة لا يصلح للمعارضة اقول قيل عليه انما يلزم ذلك اذا قرر  
كلام المعارض على ما وجهه بدهي ولنا ان تقريره هكذا لو كان المنطق محتاجا  
اليه لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان اما الاول فلا يستلزم  
الاستغناء عن تعلية وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدور والتسلسل  
في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفى الاحتياج الى المنطق  
نفسه ونجيب بذكر الجواب على ذلك بان ابطال كسبية بديهيا  
او كسبيا يدل على انتفاءه في نفسه ولا تعلق له بكسبية محتاجة اليه  
او غير محتاجة اليه كما يقال ليس المنطق محتاجا اليه والا لكان اما بديهيا  
او كسبيا وكلاهما باطلان فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه  
شبهة يمسك بها في نفى هذا العلم سوء احتيج اليه ولم يحتج اليه ولنا  
ايضا ان نقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب

المذكورتين اعني المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود الملزوم  
تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استثنى تقيض التالي وكذا الاستثنائي  
المنفصل بدهي لاننا جرح وكثير من مباحث العكس والتناقض بدهي ايضا فان قلت  
اذا كان هذه المباحث بديهية فلا حاجة الى تدوينها في الكتب قلت في تدوينها  
في الكتب فائدتان احداهما ازالة ما عيى ان يكون في بعضها من خفاء هجوم الى  
التبسيه وثانيهما ان يتوصل بها الى مباحث الاخرى لكسبية قوله انما يستفاد  
من البعض لبدهي اقول فان قيل استفادة البعض للكسبية من البعض لبدهي  
انما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون اخر فيجوز  
الحذ ورقلنا ذلك النظر ايضا بدهي فالكسبية من المنطق مستفاد من البدهي  
منه بطريق بدهي فلا حاجة الى قانون اخر اصلا قوله فاما المذكور في معرض  
المعارضة لا يصلح للمعارضة اقول قيل عليه انما يلزم ذلك اذا قرر  
كلام المعارض على ما وجهه بدهي ولنا ان تقريره هكذا لو كان المنطق محتاجا  
اليه لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان اما الاول فلا يستلزم  
الاستغناء عن تعلية وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدور والتسلسل  
في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفى الاحتياج الى المنطق  
نفسه ونجيب بذكر الجواب على ذلك بان ابطال كسبية بديهيا  
او كسبيا يدل على انتفاءه في نفسه ولا تعلق له بكسبية محتاجة اليه  
او غير محتاجة اليه كما يقال ليس المنطق محتاجا اليه والا لكان اما بديهيا  
او كسبيا وكلاهما باطلان فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه  
شبهة يمسك بها في نفى هذا العلم سوء احتيج اليه ولم يحتج اليه ولنا  
ايضا ان نقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب



[illegible]



ثانيهما ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما ممثولان في صورة التراجع واجيب  
عن ذلك بان الخاص ههنا اعني موضوع المنطق مقيد بالعام اعني موضوع  
العلم مطلق ولا يتصور معرفة المقيد الا بعد معرفة المطلق وانضمامه الى  
ما قيد به ورده هذا الجواب بان المطم ههنا ليس تصور مفهوم موضوع  
المنطق حتى يصح توفقه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطم معرفة ما صدق  
عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصديقية  
وليس ذلك مقيدا انقط ما ذكرتم بل الحق انه لما كان المقصود  
التصديق بان الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الا بعد  
معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محمولا في هذا التصديق ففسره  
اولا والحاصل ان المطم في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه  
موضوع المنطق لم يحتمل الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا لانه  
عارض له لا ذاتي له واما اذا كان المطم التصديق بالموضوعية احتيج الى  
بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعا وقيل موضوع المنطق هو ذا  
جعل محمولا وقيل هذا موضوع المنطق قوله تلحق الشيء لما هو قول لفظا ما  
موصولة واحد الضميرين راجع الى ما والاخر الى الشيء اي تلحق الشيء للامر  
الذي هو اي ذلك الامر هو اي ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته  
قوله كالتعجب لللاحق لذات الانسان اقول فان قلت العارض للشيء  
ما يكون محمولا عليه وخارجا عنه والتعجب ليس محمولا على الانسان اجيب  
بانهم يتساخمون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدءا المحمول كالتعجب والمنطق  
والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها واعلم ان  
العوارض التي تلحق للاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك

الذي هو ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما ممثولان في صورة التراجع واجيب  
عن ذلك بان الخاص ههنا اعني موضوع المنطق مقيد بالعام اعني موضوع  
العلم مطلق ولا يتصور معرفة المقيد الا بعد معرفة المطلق وانضمامه الى  
ما قيد به ورده هذا الجواب بان المطم ههنا ليس تصور مفهوم موضوع  
المنطق حتى يصح توفقه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطم معرفة ما صدق  
عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصديقية  
وليس ذلك مقيدا انقط ما ذكرتم بل الحق انه لما كان المقصود  
التصديق بان الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الا بعد  
معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محمولا في هذا التصديق ففسره  
اولا والحاصل ان المطم في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه  
موضوع المنطق لم يحتمل الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا لانه  
عارض له لا ذاتي له واما اذا كان المطم التصديق بالموضوعية احتيج الى  
بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعا وقيل موضوع المنطق هو ذا  
جعل محمولا وقيل هذا موضوع المنطق قوله تلحق الشيء لما هو قول لفظا ما  
موصولة واحد الضميرين راجع الى ما والاخر الى الشيء اي تلحق الشيء للامر  
الذي هو اي ذلك الامر هو اي ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته  
قوله كالتعجب لللاحق لذات الانسان اقول فان قلت العارض للشيء  
ما يكون محمولا عليه وخارجا عنه والتعجب ليس محمولا على الانسان اجيب  
بانهم يتساخمون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدءا المحمول كالتعجب والمنطق  
والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها واعلم ان  
العوارض التي تلحق للاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك

في قولهم ان الموضوع المنطق مقيد بالعام اعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور معرفة المقيد الا بعد معرفة المطلق وانضمامه الى ما قيد به ورده هذا الجواب بان المطم ههنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يصح توفقه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطم معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصديقية وليس ذلك مقيدا انقط ما ذكرتم بل الحق انه لما كان المقصود التصديق بان الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محمولا في هذا التصديق ففسره اولا والحاصل ان المطم في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق لم يحتمل الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا لانه عارض له لا ذاتي له واما اذا كان المطم التصديق بالموضوعية احتيج الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعا وقيل موضوع المنطق هو ذا جعل محمولا وقيل هذا موضوع المنطق قوله تلحق الشيء لما هو قول لفظا ما موصولة واحد الضميرين راجع الى ما والاخر الى الشيء اي تلحق الشيء للامر الذي هو اي ذلك الامر هو اي ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته قوله كالتعجب لللاحق لذات الانسان اقول فان قلت العارض للشيء ما يكون محمولا عليه وخارجا عنه والتعجب ليس محمولا على الانسان اجيب بانهم يتساخمون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدءا المحمول كالتعجب والمنطق والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها واعلم ان العوارض التي تلحق للاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك



[illegible]

لاشياء واسطة في ثبوتها لها بحسب نفس الامر واما العلم بشبوتها لها فربما  
يحتاج الى برهان قوله بالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه  
حيوان اقول طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة الجزء  
لاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحبة  
بل الحق ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او كما يساويه سواء كان  
جزأه او خارجا عنه قوله لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض  
اقول يعني ان الثلاثة الاول من الاعراض لما استندت الى الذات في  
الحركة نسبت الى الذات وتسمى ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت  
عارضة لذات المعروض لانها ليست مستندة اليها وفيها غرابة بالقياس  
الى ذات المعروض فلم تنسب اليها بل سميت اعراضا غريبة قوله والعلوم  
لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها اقول وذلك لان المقصود  
في العلوم بيان احوال موضوعها والاعراض الذاتية لشيء احوال له في الحقيقة  
والاعراض الغريبة فهي في الحقيقة احوال لاشياء اخر فهي بالقياس  
اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن احوال  
تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب وبالقياس الى  
الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم  
عليها ما عداها قوله فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية  
والتصديقية اقول ليس المراد انها مطلقا موضوع المنطق بل هي مقيدة  
بصفة الايصال موضوع له وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع احوال  
المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا بل عن احوالها باعتبار صحة  
ايصالها الى مجهول وتلك الاحوال هي الايصال وما يتوقف عليه الايصال

[illegible]











۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱

[illegible]











١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*











فلا تحتاج ايضا الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دال على كل واحد من اجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لمخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بانزاع كل واحد من معان غير متناهية باوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة على ما لا يتناهى قوله ولا جلاء يلزم من فهم المعنى للموضوع له فهمه اقول الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قوله والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً عنه اقول المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجاً عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فيكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجاً عنه قوله ليجوز ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضاً يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن قوله فغير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه بان لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني ولا يلزم من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم منه تصور لازم وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى احد ذلك امور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد ان يكون ذلك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام

منه قوله لا يلزم من فهم المعنى المركب فهم اجزائه لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دال على كل واحد من اجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعاً لمخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بانزاع كل واحد من معان غير متناهية باوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة على ما لا يتناهى قوله ولا جلاء يلزم من فهم المعنى للموضوع له فهمه اقول الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قوله والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً عنه اقول المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجاً عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فيكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجاً عنه قوله ليجوز ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضاً يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن قوله فغير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه بان لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني ولا يلزم من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم منه تصور لازم وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى احد ذلك امور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد ان يكون ذلك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام

منه قوله لا يلزم من فهم المعنى المركب فهم اجزائه لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دال على كل واحد من اجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعاً لمخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بانزاع كل واحد من معان غير متناهية باوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة على ما لا يتناهى قوله ولا جلاء يلزم من فهم المعنى للموضوع له فهمه اقول الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قوله والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً عنه اقول المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجاً عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فيكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجاً عنه قوله ليجوز ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضاً يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن قوله فغير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه بان لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني ولا يلزم من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم منه تصور لازم وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى احد ذلك امور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد ان يكون ذلك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام







[illegible][illegible]

۱- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۲- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۳- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۴- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۵- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۶- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۷- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۸- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۹- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم  
 ۱۰- در صورتی که در این مورد هیچگونه اطلاعی نداشته باشم



لا يوجد ان بدونها مطلقا ومنهم من قال صفة التبعية لازمة لما هتي  
التضمن ولا التزام فاذا لم يوجد ابدون هذه الصفة لم يوجد مطلقا  
فهذه القضية المقيدة ملزمة للقضية المطلقة ولا يلزم  
في بيان استلزامها للمطابقة ان يقال هما يستلزمان  
اوضاع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعاً قول ومجموع المعنيين  
معنى رامي الحجارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ  
يدل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموصوع  
له سواء كان هناك وصنع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او  
اوضاع متعددة بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء  
الاول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع  
المعنيين معاً كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى لا وضع عين  
اللفظ لعين المعنى بل وضع اجزائه لاجزائه والمطابقة تعمر القيليتين معاً  
قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود اي الذات  
المتشخصة اقول وذلك لان العبودية صفة للذات المتشخصة  
ولست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن  
ليس ذلك المعنى ايضاً جزء للذات المتشخصة وهو ظاهر وانما قال العبد لله  
علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا  
الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً كان مركباً تقيدياً من الموصوف والصفة  
قوله وهي جزء معنى للفظ المقصود اقول اي الماهية الانسانية جزء  
المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان ايضاً جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء  
جزء قوله وانما اعتبر في المقسم اقول اي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها لم

من قوله ان بدونها مطلقا ومنهم من قال صفة التبعية لازمة لما هتي  
التضمن ولا التزام فاذا لم يوجد ابدون هذه الصفة لم يوجد مطلقا  
فهذه القضية المقيدة ملزمة للقضية المطلقة ولا يلزم  
في بيان استلزامها للمطابقة ان يقال هما يستلزمان  
اوضاع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعاً قول ومجموع المعنيين  
معنى رامي الحجارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ  
يدل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموصوع  
له سواء كان هناك وصنع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او  
اوضاع متعددة بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء  
الاول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع  
المعنيين معاً كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى لا وضع عين  
اللفظ لعين المعنى بل وضع اجزائه لاجزائه والمطابقة تعمر القيليتين معاً  
قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود اي الذات  
المتشخصة اقول وذلك لان العبودية صفة للذات المتشخصة  
ولست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن  
ليس ذلك المعنى ايضاً جزء للذات المتشخصة وهو ظاهر وانما قال العبد لله  
علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا  
الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً كان مركباً تقيدياً من الموصوف والصفة  
قوله وهي جزء معنى للفظ المقصود اقول اي الماهية الانسانية جزء  
المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان ايضاً جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء  
جزء قوله وانما اعتبر في المقسم اقول اي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها لم

لا يوجد ان بدونها مطلقا ومنهم من قال صفة التبعية لازمة لما هتي  
التضمن ولا التزام فاذا لم يوجد ابدون هذه الصفة لم يوجد مطلقا  
فهذه القضية المقيدة ملزمة للقضية المطلقة ولا يلزم  
في بيان استلزامها للمطابقة ان يقال هما يستلزمان  
اوضاع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعاً قول ومجموع المعنيين  
معنى رامي الحجارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ  
يدل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموصوع  
له سواء كان هناك وصنع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او  
اوضاع متعددة بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء  
الاول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع  
المعنيين معاً كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى لا وضع عين  
اللفظ لعين المعنى بل وضع اجزائه لاجزائه والمطابقة تعمر القيليتين معاً  
قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود اي الذات  
المتشخصة اقول وذلك لان العبودية صفة للذات المتشخصة  
ولست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن  
ليس ذلك المعنى ايضاً جزء للذات المتشخصة وهو ظاهر وانما قال العبد لله  
علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا  
الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً كان مركباً تقيدياً من الموصوف والصفة  
قوله وهي جزء معنى للفظ المقصود اقول اي الماهية الانسانية جزء  
المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان ايضاً جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء  
جزء قوله وانما اعتبر في المقسم اقول اي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها لم



ما لم يثبت بالدلالة المطلقة بحيث يندرج فيها التضمن ولا التزام ايضاً وما اعتبر  
 التضمن ولا التزام بدون المطابقة فمما لا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر  
 مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه  
 المطابق وجزء معناه التضمني وجزء معناه الالتزام جميعاً حتى اذا قصد  
 بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة كان مركباً واذا انتفى الدلالة بالقياس  
 الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعضها كان مفرداً واما ان يكتفى في  
 التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني وحسب يتحقق التركيب  
 بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها ايضاً وكذلك يتحقق لا مفرد  
 بالنظر الى معنى واحد ولا للاثلاث لا لعدم التركيب فاذا انتفى التركيب نظر الى التضمن مثلاً كان  
 هناك افراد نظر اليه كاول مستبعد جد ائله لم يتغير من بين ان الثاني يستلزم كمال اللفظ  
 مفرداً ومركباً معانظر الى داليتين واعتراض عليه بانه لا محذور في ذلك بل هذا  
 اولى بالجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وافراده نظراً الى معنييه بطريقين  
 وقد يعتد رعن ذلك بان التركيب والافراد في عبد الله فان كان في حيز  
 وبحسب صنفين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف  
 ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار داليتين  
 لكنهما في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فليتبس الاقسام  
 من زيادة التباس قوله والاولى ان يقال لافراد التركيب بالنسبة  
 الى اخرى اقول ذكر الافراد ههنا على ما في بعض النسخ استطراد  
 والصحيح تركه اذا المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني ولا التزامي  
 لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وما الافراد فيما لعكس  
 فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني

فيكون التركيب باللفظ لا بالدلالة المطلقة بحيث يندرج فيها التضمن ولا التزام ايضاً وما اعتبر  
 التضمن ولا التزام بدون المطابقة فمما لا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر  
 مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه  
 المطابق وجزء معناه التضمني وجزء معناه الالتزام جميعاً حتى اذا قصد  
 بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة كان مركباً واذا انتفى الدلالة بالقياس  
 الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعضها كان مفرداً واما ان يكتفى في  
 التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني وحسب يتحقق التركيب  
 بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها ايضاً وكذلك يتحقق لا مفرد  
 بالنظر الى معنى واحد ولا للاثلاث لا لعدم التركيب فاذا انتفى التركيب نظر الى التضمن مثلاً كان  
 هناك افراد نظر اليه كاول مستبعد جد ائله لم يتغير من بين ان الثاني يستلزم كمال اللفظ  
 مفرداً ومركباً معانظر الى داليتين واعتراض عليه بانه لا محذور في ذلك بل هذا  
 اولى بالجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وافراده نظراً الى معنييه بطريقين  
 وقد يعتد رعن ذلك بان التركيب والافراد في عبد الله فان كان في حيز  
 وبحسب صنفين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف  
 ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار داليتين  
 لكنهما في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فليتبس الاقسام  
 من زيادة التباس قوله والاولى ان يقال لافراد التركيب بالنسبة  
 الى اخرى اقول ذكر الافراد ههنا على ما في بعض النسخ استطراد  
 والصحيح تركه اذا المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني ولا التزامي  
 لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وما الافراد فيما لعكس  
 فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني

ان كان التركيب باللفظ لا بالدلالة المطلقة بحيث يندرج فيها التضمن ولا التزام ايضاً وما اعتبر  
 التضمن ولا التزام بدون المطابقة فمما لا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر  
 مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه  
 المطابق وجزء معناه التضمني وجزء معناه الالتزام جميعاً حتى اذا قصد  
 بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة كان مركباً واذا انتفى الدلالة بالقياس  
 الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعضها كان مفرداً واما ان يكتفى في  
 التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني وحسب يتحقق التركيب  
 بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها ايضاً وكذلك يتحقق لا مفرد  
 بالنظر الى معنى واحد ولا للاثلاث لا لعدم التركيب فاذا انتفى التركيب نظر الى التضمن مثلاً كان  
 هناك افراد نظر اليه كاول مستبعد جد ائله لم يتغير من بين ان الثاني يستلزم كمال اللفظ  
 مفرداً ومركباً معانظر الى داليتين واعتراض عليه بانه لا محذور في ذلك بل هذا  
 اولى بالجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وافراده نظراً الى معنييه بطريقين  
 وقد يعتد رعن ذلك بان التركيب والافراد في عبد الله فان كان في حيز  
 وبحسب صنفين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف  
 ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار داليتين  
 لكنهما في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فليتبس الاقسام  
 من زيادة التباس قوله والاولى ان يقال لافراد التركيب بالنسبة  
 الى اخرى اقول ذكر الافراد ههنا على ما في بعض النسخ استطراد  
 والصحيح تركه اذا المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني ولا التزامي  
 لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق وما الافراد فيما لعكس  
 فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني



١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

ولا التزامي من غير عكس الجواز تحقق الافراد نظر الى التضمن والالتزام لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي و  
اعتباره بحسب المعنى المطابق يفتي عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فلذلك  
اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت الى ما يقتضيه الافراد من الاكتفاء بغير  
المطابقة قوله واما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى  
الالتزامي آه اقول واعترض عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزم  
المطابقة لان تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة  
لجواز ان يكون المعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزءه ولا يكون المعنى  
الاطلاقي كذلك ولا يحدو في ذلك اذ لم يلزم من دالة الالتزام بلا مطابقة بل لزم  
تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول المطابق ولا دليل يدل على استحالة ذلك  
ورعنا هذا الاعتراض بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه الالتزامي بالا التزام فلا بد  
ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا يلزم ثبوت الالتزام بدو المطابقة  
والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مهما ولا لا يمكن هناك تركيب بل ضم م إلى  
استعمل واذا لم يكن مهما لا بل موضوعا للمعنى فذلك المعنى لا يكون عين  
المدلول المطابق للجزء الاول ولا كانا لفظين متادفين يدل كل منهما على  
ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون معنى متايز للمعنى الجزء  
الاول فقد حصل لجزء اللفظ مدلولان مطابقان قطعاً ولزم التركيب  
باعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي  
لا يلزم ان يكون تلك الدلالة بالالتزام لان المعنى الالتزامي وان كان  
مادياً عن المعنى المطابق لانه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي خارجة  
عن المعنى المطابق وذلك لان المركب من الدال والماثل والخارج خارج قلت

[illegible][illegible]











[illegible][illegible][illegible]



ای فانی غالب النعمان محمد بن عبدالمجید  
تالیف الایضاح

الحجۃ فی الاول

مفتی محمد رفیع الرحمن

الحال غلظ

علی النضر  
بن سید عرفان

مفتی محمد رفیع الرحمن

نور علیہ السلام

التي تختلف الزمان

المركز الوطني  
للتنمية البشرية

عند احتلالها

بسم الله الرحمن الرحيم

طریقہ مختلفہ

منزلة القاطن

المؤمنين

卷之五

۱۰۰

فمخصوص بلفظة دون آخر واجب بان الاهتمام باللغة العربية التي أدون  
بها الفن غالباً في زماننا أكثر فلا بعد في اختصاص بعض الاحوال بهذه  
اللغة كما مررت اليد للاشارة قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف  
الهيئة وان التحدث بالمادة كضرب ويضرب اقول <sup>عنه</sup> ردد عليه بان صغير الماض  
في التكلم والخطاب والغيبة مختلفة قطعاً ولا اختلاف في الزمان بل نقول صيغة  
المجهول من الماضي مخافة لصيغة المعلوم وصيغته من الثلاثي المجرد والمزيد  
والرباعي المجرد والمزيد مختلفة بلا استثناء وليس هناك اختلاف  
زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزمًا لاختلاف الزمان حتى  
يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة قوله واتحاد  
الزمان عند اتحاد الصيغة اقول <sup>عنه</sup> ردد عليه بان صيغة المضارع  
تدل على الحال والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة  
فالاولى ان يقال ما يصلح لان يخبر به وحده اما ان يصلح لان يخبر  
عنه ايضاً او لا والاول الاسم والثاني كلمة فان قلت يلزم من ذلك  
ان يكون اسما لافعال كلما قلت لا بعد في ذلك لان هيئات  
اذا كان بمعنى بعد ينبغي ان يكون كلمة مثله واما عند النحاة اياها  
اسماء فلا مور لفظية وبالحجة كل ما لا يصلح معناه حقيقة لان يخبر  
به وحده فهو عند القوم اداة سواء كان عند النحاة فعلاً كالافعال  
الناقصة او اسماً كما اذا ونظائرهما وكل ما يصلح لان يخبر به وحده ولا  
يصلح لان يخبر عنه فهو عندهم كلمة وان كان عند النحاة من الاسماء  
فعلى هذا يكون امتياز الاداة عن اخويها بقيد عدمي وامتياز الكلمة  
عنها بقيد وجودي وعن الاسم بقيد عدمي وامتياز الاسم عنها بقيد

[illegible][illegible]

100

انسان سنجيدہ عبيد اكرم

مجلس السبعين

في وجهه من اهل بيتي  
لانهم اهل بيتي

غالباً انى انذا على لجان المدعى عليه  
على ان لا يتردد في تقديمه الى المحكمة  
بسرعة

تَحْقِيقُ مَعْرِفَةِ عَدَمِ تِلْكَ الْفَضَائِلِ

المؤيد والمعين  
الغياث والناصر  
المنصور والمنجس

من هذا الغرض لا ابتداء بالمرح







[illegible]



حقيقة كفى اذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفى بمعنى على السر  
 في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها ان الاشتراك والنقل والحقيقة  
 والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ متساوية  
 الاقدام في صحة الحكم عليها وبها واما الكلية والجزئية المتبعتان في  
 التقسيم الاول فهما بالحقيقة من صفات معاني الالفاظ كما سياتي  
 وقد عرفت ان معنى الاداة والكلمة لا يصلح ان يوصف بشئ منها فان قلت  
 المشترك وظائره وان كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنها تتضمن  
 صفات اخرى للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركا بين المعاني كانت تلك  
 المعاني مشتركة فيه قطعا فيلزم من جريان هذه الاقسام في الكلية والاداة  
 انصاف معنيها بتلك الصفات التضمنية وقد تبين بطلان ذلك قلت التقسيم  
 يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها  
 واما الصفات التضمنية فربما لا يلتفت اليها حال التقسيم واذا اريد  
 الالتفات اليها والحكم بها على معنى الكلمة والاداة عبر عنها باللفظ  
 اخر كما اشرنا اليه فلا محذور قوله من غير نظير في المعنى الاول اقول  
 ان المتبصر في الاشتراك ان لا يلاحظ في احد الوضعين الوضع الاخر سواء  
 كانا في زمان واحد ولا وسواء كان بينهما مناسبة او لا قوله الى ذات القوام  
 الاسر ب اقول وقيل الى الفرس خاصة واعلم ان الجزئ يقابل الكلي لا يجمع  
 شيئا من اقسامه وان المتواطى والمشكك مقابلان فلا يجمعان في شئ واما  
 المشترك فقد يكون جزئيا بحسب كلامه كمن يدا اذ اسمه به شخصان وقد يكون  
 كلياً بحسبها كالعين وقد يكون كلياً بحسب حد معنييه وجزئياً بحسب الآخر  
 كلفظ الانسان اذا جعل علما للشخص ايضا اذا اعتبر معناه الكلي فاما ان يكون

على السر والاداة  
 في جريان هذه  
 الانقسامات في  
 الالفاظ كلها  
 ان الاشتراك  
 والنقل والحقيقة  
 والمجاز كلها  
 صفات الالفاظ  
 بالقياس الى  
 معانيها  
 وجميع الالفاظ  
 متساوية  
 الاقدام في  
 صحة الحكم  
 عليها وبها  
 واما الكلية  
 والجزئية  
 المتبعتان في  
 التقسيم الاول  
 فهما بالحقيقة  
 من صفات  
 معاني الالفاظ  
 كما سياتي  
 وقد عرفت ان  
 معنى الاداة  
 والكلمة لا  
 يصلح ان يوصف  
 بشئ منها  
 فان قلت  
 المشترك  
 وظائره  
 وان كانت  
 من صفات  
 الالفاظ  
 حقيقة  
 لكنها  
 تتضمن  
 صفات  
 اخرى  
 للمعاني  
 فان اللفظ  
 اذا كان  
 مشتركا  
 بين  
 المعاني  
 كانت  
 تلك  
 المعاني  
 مشتركة  
 فيه  
 قطعا  
 فيلزم  
 من  
 جريان  
 هذه  
 الاقسام  
 في  
 الكلية  
 والاداة  
 انصاف  
 معنيها  
 بتلك  
 الصفات  
 التضمنية  
 وقد  
 تبين  
 بطلان  
 ذلك  
 قلت  
 التقسيم  
 يستلزم  
 اعتبار  
 الصفات  
 الصريحة  
 واعتبار  
 الحكم  
 بها  
 على  
 موصوفاتها  
 واما  
 الصفات  
 التضمنية  
 فربما  
 لا  
 يلتفت  
 اليها  
 حال  
 التقسيم  
 واذا  
 اريد  
 الالتفات  
 اليها  
 والحكم  
 بها  
 على  
 معنى  
 الكلمة  
 والاداة  
 عبر  
 عنها  
 باللفظ  
 اخر  
 كما  
 اشرنا  
 اليه  
 فلا  
 محذور  
 قوله  
 من  
 غير  
 نظير  
 في  
 المعنى  
 الاول  
 اقول  
 ان  
 المتبصر  
 في  
 الاشتراك  
 ان  
 لا  
 يلاحظ  
 في  
 احد  
 الوضعين  
 الوضع  
 الاخر  
 سواء  
 كانا  
 في  
 زمان  
 واحد  
 ولا  
 وسواء  
 كان  
 بينهما  
 مناسبة  
 او  
 لا  
 قوله  
 الى  
 ذات  
 القوام  
 الاسر  
 ب  
 اقول  
 وقيل  
 الى  
 الفرس  
 خاصة  
 واعلم  
 ان  
 الجزئ  
 يقابل  
 الكلي  
 لا  
 يجمع  
 شيئا  
 من  
 اقسامه  
 وان  
 المتواطى  
 والمشكك  
 مقابلان  
 فلا  
 يجمعان  
 في  
 شئ  
 واما  
 المشترك  
 فقد  
 يكون  
 جزئيا  
 بحسب  
 كلامه  
 كمن  
 يدا  
 اذ  
 اسمه  
 به  
 شخصان  
 وقد  
 يكون  
 كلياً  
 بحسبها  
 كالعين  
 وقد  
 يكون  
 كلياً  
 بحسب  
 حد  
 معنييه  
 وجزئياً  
 بحسب  
 الآخر  
 كلفظ  
 الانسان  
 اذا  
 جعل  
 علما  
 للشخص  
 ايضا  
 اذا  
 اعتبر  
 معناه  
 الكلي  
 فاما  
 ان  
 يكون

ان يكون  
 كلفظ الانسان  
 اذا جعل علما  
 للشخص ايضا  
 اذا اعتبر معناه  
 الكلي فاما ان يكون







[illegible]

الموصوف والصفة المتساوية له كالإنسان والكاتب بالامكان فهو والكان باطلاً  
ايضاً لانه ليس بذلك البعد بالكلية وكأن منشأ الظن في المتساويين توهم  
انعكاس لموجبة الكلية كتفسيرها فلما وجد وان كل مترادفين متحدان في  
الذات تخيلوا ان كل متحدين في لذات مترادفان واذا بطل الظن في  
المتساويين كان بطلانهم في غيره اظهر قوله لا اله الا الله ان يصح السكوت  
عليه اي يفيد المخاطب فائدة تامة اقول لا يظهر ان يقال لانه اما  
ان يفيد المخاطب فائدة تامة اي يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت  
عليه تفسيراً للفائدة التامة حتى لا يتوهم ان المراد بالفائدة التامة الفائدة  
المجديدة التي تحصل للمخاطب من المركب التام فيلزم ان لا يكون مثل  
السماء فوقنا وغيره من الاخبار المعلومه للمخاطب مركباً تاماً اذا لا يحصل منه  
للمخاطب فائدة جديدة بقوله ولا يكون مستتبعا اقول هذا التفسير  
ايضاً لصحة السكوت اذ فيه نفع ابهام ايضاً كانه قال المراد بصحة سكوت المتكلم  
على المركب ان لا يكون ذلك المركب مستنداً عيماً للفظ اخر استدعاء المحكوم  
عليه للمحكم به او بالعكس فلا يكون المخاطب ح فتظهر اللفظ اخر كانتظاره  
للمحكم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاريه للمحكم عليه عند ذكر  
المحكم به وقد اشار الى ان المراد بالاستتباع اي الاستدعاء وبلا انتظار  
المنفيين مما ذكرناه بقوله كما اذا قيل زيد الله وحي لا يتجه ان يقال  
يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركباً تاماً لان المخاطب منتظر ان  
يبيّن المضروب ويقال عمر الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان  
قوله بمجرد النظر الى مفهيم اللفظ اقول يعني اذا جرد النظر الى  
مفهوم المركب وبطلان النظر عن خصوصية المتكلم بل عن خصوصية ذلك

[illegible][illegible]



المفهوم وينظر الى محصل مفهوميته وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب  
 فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر رسول عليه السلام لا يحتمل الكذب لاننا اذا قطعنا  
 النظر عن خصوصية المتكلم ولا حظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما  
 ثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند  
 العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء فغيره من البديهيات  
 التي يجزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب  
 بل هو جازم بصدقها وحاكم باقناع كذبها قطعنا النظر  
 عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهوم ما فيها  
 وما هياتها وحدانها اثبتت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق  
 والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل ان الخبر ما يحتمل الصدق  
 والكذب عند العقل نظرا الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها  
 حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وشر ذلك اشكال في ان الاخبار ما بها  
 محتملة للصدق والكذب وههنا سوال مشهور وهو ان تعريف الخبر  
 باحتمال الصدق والكذب يستلزم الكذب لان الصدق مطابقة الخبر  
 للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والحوال ان ذلك انما  
 يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتموه واما اذا فسر الصدق  
 بمطابقة النسبة لا يقاعية ولا تنزاعية للواقع والكذب بعدم  
 مطابقتها للواقع فلا رودة له اصلا قوله احتراز عن الاخبار  
 الدالة على طلب الفعل اقول اعترض عليه بان الكلام في تقسيم  
 الانشاء فلا يكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة فكيف يجوز  
 تقييد الدالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لا حوترا

المفهوم وينظر الى محصل مفهوميته وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب  
 فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر رسول عليه السلام لا يحتمل الكذب لاننا اذا قطعنا  
 النظر عن خصوصية المتكلم ولا حظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما  
 ثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند  
 العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء فغيره من البديهيات  
 التي يجزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب  
 بل هو جازم بصدقها وحاكم باقناع كذبها قطعنا النظر  
 عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهوم ما فيها  
 وما هياتها وحدانها اثبتت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق  
 والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل ان الخبر ما يحتمل الصدق  
 والكذب عند العقل نظرا الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها  
 حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وشر ذلك اشكال في ان الاخبار ما بها  
 محتملة للصدق والكذب وههنا سوال مشهور وهو ان تعريف الخبر  
 باحتمال الصدق والكذب يستلزم الكذب لان الصدق مطابقة الخبر  
 للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والحوال ان ذلك انما  
 يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتموه واما اذا فسر الصدق  
 بمطابقة النسبة لا يقاعية ولا تنزاعية للواقع والكذب بعدم  
 مطابقتها للواقع فلا رودة له اصلا قوله احتراز عن الاخبار  
 الدالة على طلب الفعل اقول اعترض عليه بان الكلام في تقسيم  
 الانشاء فلا يكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة فكيف يجوز  
 تقييد الدالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لا حوترا

المفهوم وينظر الى محصل مفهوميته وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب  
 فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر رسول عليه السلام لا يحتمل الكذب لاننا اذا قطعنا  
 النظر عن خصوصية المتكلم ولا حظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما  
 ثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند  
 العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء فغيره من البديهيات  
 التي يجزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب  
 بل هو جازم بصدقها وحاكم باقناع كذبها قطعنا النظر  
 عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهوم ما فيها  
 وما هياتها وحدانها اثبتت شئ بشئ او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق  
 والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل ان الخبر ما يحتمل الصدق  
 والكذب عند العقل نظرا الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها  
 حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وشر ذلك اشكال في ان الاخبار ما بها  
 محتملة للصدق والكذب وههنا سوال مشهور وهو ان تعريف الخبر  
 باحتمال الصدق والكذب يستلزم الكذب لان الصدق مطابقة الخبر  
 للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والحوال ان ذلك انما  
 يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتموه واما اذا فسر الصدق  
 بمطابقة النسبة لا يقاعية ولا تنزاعية للواقع والكذب بعدم  
 مطابقتها للواقع فلا رودة له اصلا قوله احتراز عن الاخبار  
 الدالة على طلب الفعل اقول اعترض عليه بان الكلام في تقسيم  
 الانشاء فلا يكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة فكيف يجوز  
 تقييد الدالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لا حوترا



[illegible]

عن تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل المجاز فتكون داخلية في الانشاء لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية فلا تعد أمراً لأن الفاظها في الاصل اخبار وان كان معانيها في هذا الاستعمال طلباً **قوله** لكن المصداق لا يستفهم تحت التنبيه **اقول** قيل عليه كيف يصح ادراجها في التنبيه مع ان الاستفهام دال على طلب الفعل دلالةً وضعيةً والتنبيه ما لا يدل على طلب الفعل دلالةً وضعيةً واجب بان الاستفهام وان دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الاول الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل بل يندرج في التنبيه الذي هو ما لا يدل على طلب الفعل دلالةً وضعيةً ولقائل ان يقول الفهم وان لم يكن فعلاً بحسب الحقيقة بل هو نفعال وكيف لكنه يعد في غرض اهل اللغة من الافعال لصادرة عن القلب والمتبادر من الانفاذ معانيها المفهومة عنها بحسب قصد ق على الاستفهام انه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنبيه وايضاً المطلوب بالاستفهام من الخطاب هو تفهيم المخاطب المتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم والتفهم فعل لا اشتباه فيه فيلزم ما ذكرناه فاز قلت التفهيم ليس فعلاً من افعال الجوارح والمتبادر من لفظ الفعل اذا اطلق هو الافعال لصادرة عن الجوارح قلنا فليزعم ان لا يكون قوله فهمني وعني وما اشبههما امراً وهو بطل قطعاً **قوله** ولم يعتبر المناسبة للغة **اقول** وقد يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب على ما في ضمير المتكلم من الاستعلام فللمناسبة للغة مرجعية ويروى بان المقص الاصل من الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير الخطاب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم من الاستعلام فاذا لوحظ المقص الاصل

[illegible][illegible]























ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسية ولا مكتسبة فلا عرض للمنطق متعلق  
 بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية أصلا  
 وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى ببقاء  
 والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس  
 وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرةها وعدم انحصارها في عدد تنفي قوة  
 الانسان بتفاصيله فلا بحث الا عن الكليات فان قلت قد ذكره هنا الجزئ  
 الحقيقي وسنذكر الجزئ الاضا في النسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئ  
 الحقيقي قلت اما ذكره هنا فتصوير مفهوم الجزئ الحقيقي يتصور به مفهوم  
 الكلي واما بيان النسبة بين المعنيين فمن تنهية التصور اذ بمعرفة النسبة  
 بين المعنيين ينكشفان زيادة انكشاف واما الجزئ الاضا في فان كان  
 كليا فالبحث عنه كمنه كليا وان كان جزئيا حقيقيا فلا يبحث عنه واما  
 تصوير مفهوم الشامل لقسمه فليس عنه بحثا لان البحث بيان احوال  
 الشيء واحكامه لا بيان مفهومه قوله وربما يقال الذاتي على ما ليس  
 بخارج اقول اي عن الماهية فيتناول الذاتي بهذا المعنى الماهية  
 لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول اجزائها المنقسمة الى المجلس  
 والفصل واما الذاتي بالمعنى الاول اي الداخر في الماهية فيختص بالاجزاء  
 وفي قوله ربما اشار الى ان اطلاق الذاتي على المعنى الاول اشهر قوله  
 لا بعوارض مشخصة خارجة عنها الخ اقول يعني ان افراد الانسان  
 لا تشمل الا على الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك  
 وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا معينة  
 مما اذا بعضها عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد قوله وقولنا

لأن المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى ببقاء  
 والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس  
 وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرةها وعدم انحصارها في عدد تنفي قوة  
 الانسان بتفاصيله فلا بحث الا عن الكليات فان قلت قد ذكره هنا الجزئ  
 الحقيقي وسنذكر الجزئ الاضا في النسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئ  
 الحقيقي قلت اما ذكره هنا فتصوير مفهوم الجزئ الحقيقي يتصور به مفهوم  
 الكلي واما بيان النسبة بين المعنيين فمن تنهية التصور اذ بمعرفة النسبة  
 بين المعنيين ينكشفان زيادة انكشاف واما الجزئ الاضا في فان كان  
 كليا فالبحث عنه كمنه كليا وان كان جزئيا حقيقيا فلا يبحث عنه واما  
 تصوير مفهوم الشامل لقسمه فليس عنه بحثا لان البحث بيان احوال  
 الشيء واحكامه لا بيان مفهومه قوله وربما يقال الذاتي على ما ليس  
 بخارج اقول اي عن الماهية فيتناول الذاتي بهذا المعنى الماهية  
 لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول اجزائها المنقسمة الى المجلس  
 والفصل واما الذاتي بالمعنى الاول اي الداخر في الماهية فيختص بالاجزاء  
 وفي قوله ربما اشار الى ان اطلاق الذاتي على المعنى الاول اشهر قوله  
 لا بعوارض مشخصة خارجة عنها الخ اقول يعني ان افراد الانسان  
 لا تشمل الا على الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك  
 وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا معينة  
 مما اذا بعضها عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد قوله وقولنا



هذا هو المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى ببقاء  
 والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس  
 وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرةها وعدم انحصارها في عدد تنفي قوة  
 الانسان بتفاصيله فلا بحث الا عن الكليات فان قلت قد ذكره هنا الجزئ  
 الحقيقي وسنذكر الجزئ الاضا في النسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئ  
 الحقيقي قلت اما ذكره هنا فتصوير مفهوم الجزئ الحقيقي يتصور به مفهوم  
 الكلي واما بيان النسبة بين المعنيين فمن تنهية التصور اذ بمعرفة النسبة  
 بين المعنيين ينكشفان زيادة انكشاف واما الجزئ الاضا في فان كان  
 كليا فالبحث عنه كمنه كليا وان كان جزئيا حقيقيا فلا يبحث عنه واما  
 تصوير مفهوم الشامل لقسمه فليس عنه بحثا لان البحث بيان احوال  
 الشيء واحكامه لا بيان مفهومه قوله وربما يقال الذاتي على ما ليس  
 بخارج اقول اي عن الماهية فيتناول الذاتي بهذا المعنى الماهية  
 لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول اجزائها المنقسمة الى المجلس  
 والفصل واما الذاتي بالمعنى الاول اي الداخر في الماهية فيختص بالاجزاء  
 وفي قوله ربما اشار الى ان اطلاق الذاتي على المعنى الاول اشهر قوله  
 لا بعوارض مشخصة خارجة عنها الخ اقول يعني ان افراد الانسان  
 لا تشمل الا على الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك  
 وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا معينة  
 مما اذا بعضها عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد قوله وقولنا

هذا هو المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى ببقاء  
 والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس  
 وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرةها وعدم انحصارها في عدد تنفي قوة  
 الانسان بتفاصيله فلا بحث الا عن الكليات فان قلت قد ذكره هنا الجزئ  
 الحقيقي وسنذكر الجزئ الاضا في النسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئ  
 الحقيقي قلت اما ذكره هنا فتصوير مفهوم الجزئ الحقيقي يتصور به مفهوم  
 الكلي واما بيان النسبة بين المعنيين فمن تنهية التصور اذ بمعرفة النسبة  
 بين المعنيين ينكشفان زيادة انكشاف واما الجزئ الاضا في فان كان  
 كليا فالبحث عنه كمنه كليا وان كان جزئيا حقيقيا فلا يبحث عنه واما  
 تصوير مفهوم الشامل لقسمه فليس عنه بحثا لان البحث بيان احوال  
 الشيء واحكامه لا بيان مفهومه قوله وربما يقال الذاتي على ما ليس  
 بخارج اقول اي عن الماهية فيتناول الذاتي بهذا المعنى الماهية  
 لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول اجزائها المنقسمة الى المجلس  
 والفصل واما الذاتي بالمعنى الاول اي الداخر في الماهية فيختص بالاجزاء  
 وفي قوله ربما اشار الى ان اطلاق الذاتي على المعنى الاول اشهر قوله  
 لا بعوارض مشخصة خارجة عنها الخ اقول يعني ان افراد الانسان  
 لا تشمل الا على الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك  
 وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا معينة  
 مما اذا بعضها عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد قوله وقولنا



۶۶  
 طلاقای سیدکان و عوام  
 لایق کلماتی که در کتب  
 و محصل از اقسام آن  
 متفقین و مخالفین  
 معنی اول و آخر  
 الحقیقه و غیره  
 کتب الفقهیه  
 و لغوی  
 و کتب لغوی  
 و کتب لغوی  
 و کتب لغوی

[illegible][illegible]



[illegible]



[illegible]







[illegible]

فهو مرتبة البعد وأعلم أن الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة  
وجنس قريب للحيوان فانه نوع ايضا في مركب من الجنس القريب الذي  
هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالارادة وان  
الجسم المطلق جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة  
وجنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب  
والحيوان بمرتبتين وللجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم  
كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق وأعلم ايضا ان ترتيب الاجناس مما لا يجب  
بل يجوز ان يتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه جنس ولا تحته  
جنس كما سيأتي عن قريب هذه المعاني مفصلة **قوله** ولا اخ  
**اقول** أي لا اخ مطلقا ولا من وجه ولا الجائر وجود تمام المشترك  
الذي هو الكل بدون جزئه الذي هو اخ من مطلقا ومن وجه  
واذا لم يكن اخ من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا ولك ان تقول  
ولا اخ شيء مطلقا ويجعل اعم في قوله ولا اعم متنا ولا للاعم  
مطلقا ومن وجه ايضا والحاصل ان الاخ من وجه له خصوص باعتبار  
وعوم باعتبار فان شئت لاحظت خصوصه وادرجته فيما لزم من  
الاخ مطلقا وهو جواز وجود الكل بدون الجزء وان شئت اعتبرت  
عمومه وجعلته مشادكا للاعم مطلقا فيما لزمه من وجوده بدون  
تمام المشترك **قوله** كان موجودا في نوع اخر **اقول** قيل عليه  
تحقيق معنى العموم لا يتوقف على ان لا يكون تمام المشترك موجودا في  
النوع الاخر الذي هو بازاؤه لجواز ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا النوع  
ويكون بعض تمام المشترك اعم منه لصداقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع

[illegible][illegible][illegible]



[illegible]



[illegible]

مباين له اولا فالثاني يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك لثاني الاول  
اما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع الذي هو بارز تمام المشترك  
الثاني وهو خلاف المقروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تمام المشترك  
فهناك تمام مشترك ثالث اتجه ان يقال له لا يجوز ان يكون هذا الثالث  
بعينه هو الاول بان يكون بارزا للماهية نوعا متباينان ومباينان  
للماهية ايضا يشاركهما كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك  
النوع ولا يوجد ذلك اى تمام المشترك المذكور في النوع الاخر ويكون  
الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجودا في كل من النوعين واعلم  
من كل واحد من تمامي المشترك فلا يكون فصل جنس وهذا الاعتراض  
مما لا مدفع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون لماهية واحدة جنس  
لا يكون احدهما جزءا للآخر ولم يثبت<sup>هـ</sup> هنا فلا بد من ترك هذا الدليل  
والتمسك بدليل اخر وهو ان يقال جزء الماهية اذ لم يكن تمام المشترك  
بينها وبين نوع ما من الانواع المبينة لها فاما ان لا يكون مشتركا بينهما  
وبين نوع اخر<sup>و</sup> اير<sup>هـ</sup> لما كان مميزا لها عن جميع الماينات واما ان يكون مشتركا  
بينها وبين غيرهما لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن  
ان يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ما عداها اذ من جملة  
الماهيات ما هو بسيط لا جزء لها فيكون هذا الجزء مميزا للماهية عن الماهية  
التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فصلا للماهية فان قلت فعلى هذا ينحصر  
جزء الماهية في الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز ان يكون جزءا لجميع  
ما عداها كما ذكرتم فيكون مميزا للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فصلا لها قلت  
لا يكفي في كون الجزء فصلا للماهية مجرد تميزه لها في الجملة بل لا بد ان لا يكون تمام

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]



لأنه لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد  
 لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد  
 لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد  
 لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد

المشترك بينهما وبين نوع آخر قوله أو ينتهي إلى بعض تمام المشترك مساو له قوله  
 الظاهر في العبارة أن يقال وينتهي إلى تمام المشترك يساوي بعض تمام المشترك  
 قوله وإن لم يكن لها جنس أقول وذلك بأن تتركب الماهية مثلاً  
 من أسرين متساويين للماهية فيكون كل واحد منهما فصلاً لها فاختصار  
 أجزاء الماهية في الجنس والفصل بأن يكون بعضها جنساً وبعضها فصلاً  
 أو يكون كلها فصلاً وسياً في ذكر هذه الماهية قوله الكلام في أجزاء المفردة  
 أقول قد يناقش في أنه كيف بعد الجسم التام من الأجزاء المفردة مع  
 كونها مركبة قوله لأن السؤال بأي شيء هو إنما يطلب ما يميز الشيء في الجملة  
 أقول إذا سئل عن الأنسان بأي شيء هو كان المظهر ما يميزه في الجملة  
 سواء ميزته عن جميع ما عداه أو عن بعضه وسواء ميزته تمازاً أو عرضياً  
 فصح أن يجاب بأي فصل أريد قريباً كان أو بعيداً كالناطق والحساس والنامي  
 وقابل للأبعاد وأن يجاب بالخاصة أيضاً وإذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح  
 الجواب بالخاصة ويصح بالفصول المذكورة كلها وكذا إذا قيل أي جوهر في ذاته صح  
 الجواب بجميع تلك الفصول وأما إذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب إلا  
 بما عدا القابل للأبعاد الثلاثة وإذا قيل أي جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب  
 بالقابل للأبعاد والنامي أيضاً وإذا قيل أي حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب  
 قوله كما هيئة الجنس العالي والفصل الأخير أقول إنما مثل بهما  
 لا متناع تركبهما من الجنس والفصل معاً ولا لم يكن الجنس العالي جنساً عالياً  
 ولا الفصل الأخير فصلاً أخيراً فإذا فرض تركبهما من أجزاء وجب أن يكون تلك  
 الأجزاء متساوية قوله وإنما اعتبر القرب والبعد اعترض عليه بأن  
 قواعد الفن عامة شاملة لجميع المفاهيم سواء كانت محققة الوجود أو لا فلا يكون

والمشترك بينهما وبين نوع آخر قوله أو ينتهي إلى بعض تمام المشترك مساو له قوله  
 الظاهر في العبارة أن يقال وينتهي إلى تمام المشترك يساوي بعض تمام المشترك  
 قوله وإن لم يكن لها جنس أقول وذلك بأن تتركب الماهية مثلاً  
 من أسرين متساويين للماهية فيكون كل واحد منهما فصلاً لها فاختصار  
 أجزاء الماهية في الجنس والفصل بأن يكون بعضها جنساً وبعضها فصلاً  
 أو يكون كلها فصلاً وسياً في ذكر هذه الماهية قوله الكلام في أجزاء المفردة  
 أقول قد يناقش في أنه كيف بعد الجسم التام من الأجزاء المفردة مع  
 كونها مركبة قوله لأن السؤال بأي شيء هو إنما يطلب ما يميز الشيء في الجملة  
 أقول إذا سئل عن الأنسان بأي شيء هو كان المظهر ما يميزه في الجملة  
 سواء ميزته عن جميع ما عداه أو عن بعضه وسواء ميزته تمازاً أو عرضياً  
 فصح أن يجاب بأي فصل أريد قريباً كان أو بعيداً كالناطق والحساس والنامي  
 وقابل للأبعاد وأن يجاب بالخاصة أيضاً وإذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح  
 الجواب بالخاصة ويصح بالفصول المذكورة كلها وكذا إذا قيل أي جوهر في ذاته صح  
 الجواب بجميع تلك الفصول وأما إذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب إلا  
 بما عدا القابل للأبعاد الثلاثة وإذا قيل أي جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب  
 بالقابل للأبعاد والنامي أيضاً وإذا قيل أي حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب  
 قوله كما هيئة الجنس العالي والفصل الأخير أقول إنما مثل بهما  
 لا متناع تركبهما من الجنس والفصل معاً ولا لم يكن الجنس العالي جنساً عالياً  
 ولا الفصل الأخير فصلاً أخيراً فإذا فرض تركبهما من أجزاء وجب أن يكون تلك  
 الأجزاء متساوية قوله وإنما اعتبر القرب والبعد اعترض عليه بأن  
 قواعد الفن عامة شاملة لجميع المفاهيم سواء كانت محققة الوجود أو لا فلا يكون

لأنه لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد  
 لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد  
 لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد  
 لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة لا يمكن أن يكون له أكثر من جنس واحد



[illegible]

تحقق الوجود مقتضيا لتخصيص البحث به فالجواب ان يقال لا انقسام الى  
القريب والبعيد لا يتصور في الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية  
فان الماهية اذا تركبت من امور متساوية كان تميز كل واحد منها بالماهية  
كتمييز الاخر لها فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا ولا يلزم الترجيح بلا مرجح  
فلهذا خص اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميزة عن  
المشاركات الجنسية ويورد عليه ان الانقسام اليه يتصور في تلك الفصول  
ايضا فان اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا  
من امرين متساويين كان كل واحد من الامرين المتساويين فصلا مميزا لذلك  
الجنس عن جميع المشاركات الوجودية ومميزا لتلك الماهية عن بعض المشاركات  
الوجودية فقط وهذا احوال الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية مختلفة في  
التمييز يمكن ان يقال الفصل المميز للماهية عما يشاركها في الوجودان ميزها  
عن جميع المشاركات فهو فصل قريب لها وان ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد  
لها فالاولى لاقتصار على ما ذكره الشارح فان تحقق الوجود يقتضيه زيادة الاعتبار  
فربما يقتصر في بعض المباحث على ذكره ويحال معرفة ما عداه على المقايضة به وانما  
التعريفات فالاولى بها شمولها لكل قول فانه من مطامح الاذكياء قول  
يقول ان الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من امرين متساويين  
ما يلقيه الاذكياء فيما بينهم ويطرحون عليه افكارهم التي هو من المباحث  
الدقيقة التي يقتضي بها الاذكياء ويتعمقون لتقويتها او دفعها او تبنيها ما يطرح  
فيه الاذكياء ويوقع في الغلط <sup>الله</sup> انه من لزقة يتزلق فيها اقدام اذهانهم  
والمقصود بالاشارة الى ما في الدليلين من الانظارا ما في الاول فبان  
يقال لا نسلم وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية <sup>الله</sup>

[illegible]

قوله الماتية القليلة تارة في المودعة في التامج احتراز عن الماتية الاعتبارية كالاشارة فانه لا يلزم فيه اعتبار بعض اجزائه بل بعض ٢٤



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







فكل واحدة منهما تسمى قائمة وها قائمتان هكذا القائمة واذا وقع بحيث  
يحدث هناك من اوتيتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة  
والكبرى منفرجة هكذا ثلاثة منفرجة واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلث خطوط  
مستقيمة هكذا ثلاث وتكدر البرهان الهندسى على ان الزوايا الثلث التى  
في المثلث مساوية لزاويتين قائمتين فتساوى الزوايا الثلث والثلث للثلاثتين  
لازم لما هيته المثلث سواء وجدت في الذهن او في الخارج لكن جزم العقل  
باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوى الزوايا للثلاثتين  
بل لا بد هناك من برهان هندسى قوله وهنا نظرا قول حاصله ان  
التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس بخاصه مع ان المتبادر من  
كلامهم ان لازم الماهية منحصر فيها ومن نزعهم ان مقصودهم منع الجمع  
لا الانفصال الحقيقة لم يأت بما يقتد به لقوات لا تضبط قوله لجواز توقفه  
على شئ اخر قول يعنى ان لازم الماهية اذ الميكن تصورهما كما فيسا  
في الجزم باللزوم بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على امر مغاير لتصورهما  
ولا يجب ان يكون ذلك الامر لوقوف عليه هو الوسط بل يجوز ان يكون  
شئاً اخر كالحديث واخواته وتوضيحه ان المحتاج الى الوسط بالمعنى  
المذكور يكون قضية نظرية والذى يكفى تصور طرفيه في الجزم  
به يكون قضية اولية فكانه قال اللزوم الذى بين الماهية ولازمها  
اما بدى اولى واما كسبي نظرى فوردانه يجوز ان لا يكون  
نظرياً ولا اولياً بل يكون بدىها مغايراً للاولى كالحديث التجري  
والحسنى فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعتبر  
في مفهوم غير البين لا احتياج الى الوسط بل يكفى بعدم كون

فكل واحد منهما تسمى قائمة وها قائمتان هكذا القائمة واذا وقع بحيث يحدث هناك من اوتيتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا ثلاثة منفرجة واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلث خطوط مستقيمة هكذا ثلاث وتكدر البرهان الهندسى على ان الزوايا الثلث التى في المثلث مساوية لزاويتين قائمتين فتساوى الزوايا الثلث والثلث للثلاثتين لازم لما هيته المثلث سواء وجدت في الذهن او في الخارج لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوى الزوايا للثلاثتين بل لا بد هناك من برهان هندسى قوله وهنا نظرا قول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس بخاصه مع ان المتبادر من كلامهم ان لازم الماهية منحصر فيها ومن نزعهم ان مقصودهم منع الجمع لا الانفصال الحقيقة لم يأت بما يقتد به لقوات لا تضبط قوله لجواز توقفه على شئ اخر قول يعنى ان لازم الماهية اذ الميكن تصورهما كما فيسا في الجزم باللزوم بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على امر مغاير لتصورهما ولا يجب ان يكون ذلك الامر لوقوف عليه هو الوسط بل يجوز ان يكون شئاً اخر كالحديث واخواته وتوضيحه ان المحتاج الى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذى يكفى تصور طرفيه في الجزم به يكون قضية اولية فكانه قال اللزوم الذى بين الماهية ولازمها اما بدى اولى واما كسبي نظرى فوردانه يجوز ان لا يكون نظرياً ولا اولياً بل يكون بدىها مغايراً للاولى كالحديث التجري والحسنى فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير البين لا احتياج الى الوسط بل يكفى بعدم كون

فكل واحد منهما تسمى قائمة وها قائمتان هكذا القائمة واذا وقع بحيث يحدث هناك من اوتيتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا ثلاثة منفرجة واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلث خطوط مستقيمة هكذا ثلاث وتكدر البرهان الهندسى على ان الزوايا الثلث التى في المثلث مساوية لزاويتين قائمتين فتساوى الزوايا الثلث والثلث للثلاثتين لازم لما هيته المثلث سواء وجدت في الذهن او في الخارج لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوى الزوايا للثلاثتين بل لا بد هناك من برهان هندسى قوله وهنا نظرا قول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس بخاصه مع ان المتبادر من كلامهم ان لازم الماهية منحصر فيها ومن نزعهم ان مقصودهم منع الجمع لا الانفصال الحقيقة لم يأت بما يقتد به لقوات لا تضبط قوله لجواز توقفه على شئ اخر قول يعنى ان لازم الماهية اذ الميكن تصورهما كما فيسا في الجزم باللزوم بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على امر مغاير لتصورهما ولا يجب ان يكون ذلك الامر لوقوف عليه هو الوسط بل يجوز ان يكون شئاً اخر كالحديث واخواته وتوضيحه ان المحتاج الى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذى يكفى تصور طرفيه في الجزم به يكون قضية اولية فكانه قال اللزوم الذى بين الماهية ولازمها اما بدى اولى واما كسبي نظرى فوردانه يجوز ان لا يكون نظرياً ولا اولياً بل يكون بدىها مغايراً للاولى كالحديث التجري والحسنى فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير البين لا احتياج الى الوسط بل يكفى بعدم كون

فكل واحد منهما تسمى قائمة وها قائمتان هكذا القائمة واذا وقع بحيث يحدث هناك من اوتيتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا ثلاثة منفرجة واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلث خطوط مستقيمة هكذا ثلاث وتكدر البرهان الهندسى على ان الزوايا الثلث التى في المثلث مساوية لزاويتين قائمتين فتساوى الزوايا الثلث والثلث للثلاثتين لازم لما هيته المثلث سواء وجدت في الذهن او في الخارج لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوى الزوايا للثلاثتين بل لا بد هناك من برهان هندسى قوله وهنا نظرا قول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس بخاصه مع ان المتبادر من كلامهم ان لازم الماهية منحصر فيها ومن نزعهم ان مقصودهم منع الجمع لا الانفصال الحقيقة لم يأت بما يقتد به لقوات لا تضبط قوله لجواز توقفه على شئ اخر قول يعنى ان لازم الماهية اذ الميكن تصورهما كما فيسا في الجزم باللزوم بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على امر مغاير لتصورهما ولا يجب ان يكون ذلك الامر لوقوف عليه هو الوسط بل يجوز ان يكون شئاً اخر كالحديث واخواته وتوضيحه ان المحتاج الى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذى يكفى تصور طرفيه في الجزم به يكون قضية اولية فكانه قال اللزوم الذى بين الماهية ولازمها اما بدى اولى واما كسبي نظرى فوردانه يجوز ان لا يكون نظرياً ولا اولياً بل يكون بدىها مغايراً للاولى كالحديث التجري والحسنى فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير البين لا احتياج الى الوسط بل يكفى بعدم كون



بینہما کما فصلہما الا فرید علیہ ۱۲ ع

الحق في الامم التي افرقت  
في هذه الايام من بين  
الامم التي كانت  
تحت يدها في كل يوم  
من ايامها في كل يوم  
من ايامها في كل يوم

تصور اللازم مع تصور الملزوم كما فيا في الحزم بالملزوم وحده يظهر كالاخصار ويكون  
غير البين منقسما الى نظري يقتصر الى الوسط والى بديهي يقتصر الى امر اخر  
سوى تصور الطرفين والوسط قوله وقد يقال البين على اللازم <sup>قوله</sup>  
<sup>هذا هو</sup> هذا هو اللازم الذهني المعتبر في الدلالة لا التزامية فان لزوم شئ  
لشئ اما ان يكون بحسب لوجود الخارجي على معنى انه يمتنع وجود  
الشئ الثاني في الخارج منفكاً عن الشئ الاول كالحدوث للجسم فان  
وجود الجسم ممتنع بدون الحدوث فالحدوث لازم خارجي للجسم ويسمى لزوماً  
خارجياً واما ان يكون بحسب لوجود الذهني على معنى انه يمتنع حصول  
الشئ الثاني في الذهن منفكاً عن حصول الشئ الاول فيهم واحداً له انه  
يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوماً ذهنياً واما  
ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هي على معنى انها يمتنع ان  
توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل اينما وجدت كانت  
معها موصوفة به وليس هذا اللازم لازم الماهية فان قلت لازم  
الماهية من حيث هي يجب ان يكون لازم ما ذهني لان الماهية اذا  
وجدت في الذهن وجب ان يوجد ذلك اللازم فيها ايضاً فيكون لازم  
الماهية لازم ما ذهني قطعاً فيكون يتبادراً بالمعنى الاخص فلا يجوز القسامه  
الى اللازم البين بالمعنى لاعم وغير البين قلت الواجب في لازم الماهية  
ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت متصفة به ولا يلزم  
من ذلك ان يكون اللازم مدركاً مشعوراً به فان ماهية المثلث اذا وجدت  
في الذهن كانت موصوفة بكون زوايا الثلث مساوية للزاويتين  
ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساواة المذكورة

[illegible][illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible]



[illegible]

وعرضياتها في غاية الاشكال لا لتباين الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة  
 فيعرض التميز بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية واما  
 الاعتباريات فلا اشكال فيها لان كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتي لها اما  
 جنس نكان مشترك واما فصل النكان ميزا ولم يكن مشتركا وكل ما ليس داخلا في  
 مفهومها فهو عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود  
 والرسوم الاسمية قوله حصلت مفهوماتها اولا ووضعت اسمائها بانزائها  
 ٢ قول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس في كتاب الشفا قوله  
 فتكون هي حدودا اقول اي هذه التعريفات التي هي تفاصيل لتلك المفهوم التي  
 وضعت لاسماءها بانزائها حد واما اسمية للكليات لاسموا اسمية لها لعدم كانت تلك  
 الاسماء موضوعات لمفهومها آخر ملزومات متساوية لهذه المفهومات المذكورة في هذه  
 التعريفات كما ثبت رسموا اسمية لها قوله وفي تمثيل الكليات اقول قد سبق  
 انهم قد يتساهلون فيذكرون النطق مثلا ويريدون به الناطق والمصرح تراك  
 المسماة تنبيهها على تلك القاعدة قوله لا يصدق على فرد الانسان بالمواطنات  
 ٢ قول بل انطق يصدق على افرادة اعني نطق زيد ونطق عمر ونطق خالد بالمواطنة  
 فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم اذا اشتق منه الناطق  
 او ركب مع ذلك ان ذلك المشتق او المركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لجماع عليها  
 بالمواطنة وقس عليه الضحك والمشي ونظائرها وبعضهم جعل الحمل ثلاثة اقسام حمل  
 المواطنة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب لما كان مؤثرا لآخرين واحدا كان جعلها قسما  
 واحدا اولى قوله فيكون اقسام الحمل سبعة على مقتضى تقسيمه لاجتهاد اقول هذا في غاية  
 الظاهر لان المقسم يجب ان يكون معتبرا في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم لخاصة  
 وعرض عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام

[illegible][illegible]



[illegible]



[illegible]

يقال ان اراد بالامكان الامكان العام كان متناكلا لمتنوع لا مقابلا للاحاد وان اراد  
 بالامكان الامكان الخاص فلا يتلحق تحت الواجب المتناهي لان الكل ما معدوم  
 في الخارج وهو قسمان متمنع الوجود فيه وممكن الوجود فيه واما موجود في  
 الخارج غير متعدد الا افراد وهو ايضا قسمان واما موجود متعدد الا افراد وهو ايضا  
 قسمان فاختصر قسام الكل في ستة **قوله** كالكوكب لسيارة وقوله كالنفس  
 الناطقة **اقول** هذان مثالان للكل المتناهي الا افراد وغير المتناهي الا افراد  
 وما وقع في المتن من الكواكب لسبعة السيارة والنفس لناطق فمثلا لا لافراد  
 الكليين المذكورين **قوله** على مذهب بعض **اقول** يعنى على مذهب من قال  
 بقدم العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية العدد **قوله** فانه  
 لو كان المفهوم من احدهما **اقول** اى الحيوان والكل فانه اذا ظهر التباين بين  
 مفهوميهما ظهر التباين بين كل منهما وبين المجموع المركب منهما ايضا ولما حصل ان  
 مفهوم الحيوان اعنى الجوهر القابل للابعاد التام الحساس المتحرك بالا ارادة امر  
 يعرضه في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانع من الشراكة فنسبة هذا  
 العارض المسمى بالكلية الى ذلك المعروض في العقل كنسبة البياض العارض  
 للثوب في الخارج اليه فاذا اشتق من البياض لابيض المحمول بالمواطاة  
 على الثوب كان هناك معروض هو الثوب وعارض هو مفهوم العرض ومجموع  
 مركب من المعروض والعارض كذلك اذا اشتق من الكلية الكل المحمول  
 بالمواطاة على الحيوان كان هناك ايم معروض هو مفهوم الحيوان وعارض  
 هو مفهوم الكل ومجموع مركب من المعروض والعارض وكما ان مفهوم  
 لابيض من حيث هو ليس عين مفهوم الثوب ولا جزء له بل هو مفهوم خارج عنه  
 صالح لان يحمل على الثوب وعلى غيره كذلك مفهوم الكل ليس عين مفهوم

[illegible][illegible]

الان كل من يريد ان يكون له ملك في الدنيا  
 لا بد ان يترك ما في يده من الدنيا  
 وانه لا يمكن ان يكون له ملك في الدنيا  
 الا اذا ترك ما في يده من الدنيا  
 وانه لا يمكن ان يكون له ملك في الدنيا  
 الا اذا ترك ما في يده من الدنيا



الحيوان ولا جزء له بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل على الحيوان  
وعلى غيره من المفومات التي تعرضها الكلية في العقل **قول** فالاول الخ  
**اقول** يعني مفهوم الحيوان من حيث هو هو قيل عليه اذا كان مفهوم  
الحيوان من حيث هو كليا طبعا فعلى هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس  
كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبعا فلا فرق اذن بين مفهوم  
الكل الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث  
هو معرض لمفهوم الكل او صالح لكونه معرضا له ككل طبيعي ومن حيث  
هو معرض لمفهوم الجنس او صالح لكونه معرضا له جنس طبيعي فقد اعتبر  
في الطبيعي صلاحية العارض مع المعرض فلا اشكال واذا اعتبر العارض معه  
بطريق القيدية دون الجزئية كما في العقل فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقل ايضا  
**قوله** لا ينطقه اغايحت عنه **اقول** يعني انه ياخذ مفهوم الكل مجيشت  
هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه احكاما فيكون تلك الاحكام  
عاما شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكل **قوله** اذ الكلية انما هي مبدئية  
**اقول** اي مبداء الكل وانما بالمبدأ المشتق منه فان نسبة الكلية الى  
الكل كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب **قوله** والكل الطبيعي موجود في  
الخارج **اقول** اي قد يكون موجودا في الخارج ان كل كل طبيعي موجود في الخارج  
اذ من الكميات الطبيعية ما هو متمنع الوجود كشريك البارئ ما هو معدوم  
ممكن كالتقاء **قوله** وهذا مشترك **اقول** يريد به ان البحث عن وجود  
الكل الطبيعي ايضا خارج عن الفن وهو من مسائل الحكمة الالهية **قوله** فلا وجه  
**اقول** قيل الوجه ان بيان وجود الكل الطبيعي يكفيه اذ في اشارة مع  
ان معرفة وجوده نافعة في الامثلة الموضحة لقواعد الفن بخلاف

من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا  
ياخذ من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا

من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا  
ياخذ من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا

من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا  
ياخذ من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا

من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا  
ياخذ من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا

من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا  
ياخذ من شأنه ان يثبت  
في دار البراءة لا في دار  
الحيوان بل في دار العقل  
والا فلهذا هو في العقل  
فان نسبة الكل الى الكل  
في كون الكل شيئا



[illegible]

الباقين اذ هناك تطويل للكلام ولا ينفذ لذلك استحسّن ايراد الاول وترك  
الاخيرين **قوله** فان لم يصدق على شئ اصلا قهما متباينان **قول**  
اعترض عليه بان الاشئ واللا يمكن بالامكان العام لا يصدق ان على شئ اصلا  
في الخارج ولا في الذهن فان جعلهما متباينين وجب ان يكون بين نقيضيهما  
تباين جزئي على مناسيات وهو باطل لان الشئ والممكن العام متساويان  
وان لم يجعلهما من المتباينين فقد دخل في تعريفهما ما ليس منهما واجيب  
بتخصيص الدعوى بالكليات الصادقة في نفس الامر على شئ او اشياء او <sup>ثمة</sup> التي  
يمكن صدقها كذلك فيخرج الكليات الفرضية التي يمتنع صدقها في نفس  
الامر على شئ من الاشياء خارجا وهذا فكاكه قيل للكليات اللذان يصدق  
كل منهما على شئ بحسب نفس الامر فيحصران في الاقسام الاربعة وتعميم  
القواعد انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب الاعراض المطلوبة من  
الفن ولا غرض لهم في الكليات الفرضية بل في الكليات الموجودة اصالة  
او الصادقة في نفس الامر على شئ تبعا ولا يمكن ايضا ادراجها في هذه  
الاقسام مع رعاية تلك الاحكام **قوله** فان صدقا فهما متساويان **قول**  
المعتبر فيهما صدق كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان  
يصدقان معا في زمان واحد فان النائم المستيقظ متساويان مع امتناع  
اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين النائم  
في الجملة والمستيقظ في الجملة فالنائم في حال نومه يصدق عليه انه  
مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم وكذا  
المستيقظ يصدق عليه في حال يقظه انه نائم في الجملة فالتساويان يصدق على  
منهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وقس على ذلك الصدق المعتبر

[illegible][illegible][illegible]

۴۰ بل نفی صدف نامہ الامام المستقیم نفی الخاص الاموال نافع الخیرم الفاضل الامام جوری











[illegible][illegible][illegible]











نقضها دعوى موجبة كلية فاذا ورد السلب هنا كان فعلا لليجاب  
 اكل فيكون سائلة جزئية وصددتها لاينا في صدق الموجبة الجزئية قوله  
 فاعلم ان النسبة بينهما المبينة اقول لا يقال يلزم من ذلك ان  
 لا ينحصر النسبة بين الكليات في الاربع لاننا نقول المبينة الجزئية  
 منحصرة في المبينة الكلية والعموم من وجه فاذا قيل ان النسبة هناك  
 هي المبينة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مبينة كلية  
 وفي بعضها عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الاربع  
 قوله فلان قيد فقط الخ اقول جيب عنه بان معنى كلام المصنف ان احد  
 المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فقط اى لا يصدق مع عين الآخر فصدق  
 احد المتباينين مع نقيض الآخر ظهر صدق احد النقيضين بدون نقيض الآخر  
 وبعد صدق احد المتباينين مع عين الآخر ظهر صدق نقيضه مع عين الآخر  
 فمن مجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من نقيض المتباينين بدون الآخر فقيده  
 فقط لا بد منه وليس معناه ان المبين الآخر لا يصدق مع نقيض الاول والا كان  
 فاسدا لاختلافهما عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقا  
 صحيحا المطلوب اذا حاصله ان قيد فقط منضم الى تقدم يفيد معنى صدق كل من  
 المتباينين مع نقيض الآخر لان ترك لفظ كل مع كونه مفيدا للجمع المقصود فائدة  
 ظاهرة الى هذا القيد المحجور الى تدقيق النظر وحل اللفظ على خلاف المتبادر  
 تكلف ظاهر لكن التحل م متعلق بالعبارة دون المعنى قوله وانت تعلم ان  
 الدعوى الخ اقول اجيب عن ذلك بان معنى قولهم نقيضا المتباينين  
 متباينان تبانيا جزئيا ان النسبة بين هذين النقيضين هي لتباين الجزئي  
 مجردا عن خصوصية كل واحد من فردية اعني التباين الكلي والعموم

[illegible]



من وجه اذ لو كان التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن أحد الخصومتين  
كالمتباين الكلي مثلاً كان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال  
ان النسبة بين الفرس والانسان او بين الحيوان والابيض هو التباين الجزئي  
مع ثبوته هناك قطعاً بل يقال ان النسبة بين الاولين هو التباين الكلي  
وبين الاخيرين هو العموم من وجه ويُعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي  
في لموضعين ولا شك ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان نقيض  
المتباينين قد يتصادقان اصلاً وقد يتصادقان فلا يكون التباين الجزئي  
بينهما مفيداً بخصوص التباين الكلي في جميع الصور ولا بخصوص العموم من  
وجه في جميعها بل يثبت في بعضها في ضمن المبينة الكلية وفي بعضها في ضمن  
العموم من وجه فالنسبة بين نقيض المتباينين هو التباين الجزئي مجرداً عن  
خصوصية كل من فردية وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قيل ان التصريح  
بين ان نقيض لا مرين اللذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض  
الصور تبايناً كلياً قطعاً فظاهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه كاللا  
حيوان والابيض فاذا قسم ذلك الى ما ذكره في نقيض المتباينين من صدق  
عين كل واحد منها مع نقيض الآخر فانه جارٍ فيهما ايضاً فظهر ان النسبة بينهما  
التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل من فردية او نقول نفياً ولا ان يكون  
النسبة بينهما هي العموم من وجه لان الوهم يتبادران النسبة بين النقيضين  
في العموم من وجه ايضاً فالتعريف في نقيض حيث ضم اليه نفى العموم مطلقاً ولم  
يتفرغ من النسبة بينهما هناك لانها تعلم ما ذكره في نقيض المتباينين  
بعينه لان نقيضهما ان لم يصادقا على شئ اصلاً كنقيض لا عم وعين لا خص  
كان بينهما مبينة كلية وان صدقا كان بينهما عموم من وجه فثبت في كل

[illegible][illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لولا  
هدايتنا ربنا العليم  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
والسلام

واحد من العيين مع نقيض الآخر يا ما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم أن  
المص اهل للنسبة بينهما وهو يصدق بيانها قوله وبازائه الكلي الحقيقي  
وقوله بازائه الكلي الاضافي الخ اقول فان قلت المتبادر مما ذكره ان الكلي  
ايضاله معنيان مختلفان احدهما حقيقة والاخر اضافي على قياس الجزئي وفيه  
بحث لان لا متباينين معنى الجزئيين وكون احدهما حقيقيا والاخر اضافيا  
مركشوف على ما بينه واما الكلي فليس يظهر له معنيان متمايزان كذلك  
فان معناه المتقدم الذي سماه ههنا كليا حقيقيا هو الصالح لفرض الاشتراك  
بين كثيرين ولا شك انه مرئسي لا يعقل للشئ الا بالقياس الى كثيرين فان اراد  
بالكلي الاضافي هذا المعنى فليس للكلي اذن معنيان وان اراد معني اخر فلم لم  
يمتثله قلت اراد به معنى اخر وقد بينه بقوله وهو لا عم من شئ ومعناه انه  
الذي يندرج تحته شئ اخر ولا نفى بالاندراج ما يكون مندرجا لجود الفرض  
حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بحسب نفس الامر فالكلي الحقيقي  
ما صلح لان يندرج تحته شئ اخر بحسب فرض العقل سواء امكن الاندراج في  
نفس الامر او لا والكلي الاضافي ما اندرج تحته شئ اخر في نفس الامر فيكون  
اخص من الكلي الحقيقي قطعاً بدرجتين الاولى ان الكلي الحقيقي قد لا يكون  
اندراج شئ تحته كما في الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الاضافي والثانية  
ان الكلي الحقيقي ربما امكن اندراج شئ تحته وان لم يندرج بالفعل لانه لا خارجا  
ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفعل وانما خص هذا المعنى بالاضافي لان الاضافة  
فيها ظهر من الاضافة في المعنى الاول وهي الاول بالحقيقة لكونه مقابلا للجزئي الحقيقي  
على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يفتش في كونها اضافية وان كان  
تعقلها موقفا على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض الاشتراك بين كثيرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لولا  
هدايتنا ربنا العليم  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
والسلام

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لولا  
هدايتنا ربنا العليم  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
والسلام















في قوله ما هو وصفه بان يقال عليها  
على غير الجنس في جواب ما هو وصفه  
الجنس الذي اندرجت فيه كما ان صفة  
الجنسية ثابتة للجنس بالقياس  
الى ما اندرج تحت من الماهيات التي هي  
انواع له فالجنس والنوع المندرج  
تحت متضايفان كالاب والابن قوله لا  
ندرج الجنس الكليات فلا يتم حدوها  
لا بد ذكره اقول هذا الاشارة الى ما سبق  
من ان المذكور في تعريفات  
الكليات حدود اسمية لها لا رسوم  
كما توهم واذا كانت حدودا كانت  
تامة كما هو الظ فلا بد من ذكر الجنس  
اعني الكلي ههنا رعاية  
لطريقة القوم في تعريف الكليات  
واذا اعتبر الكلي في مفهوم  
النوع الاضافي كان فيه اضافتان  
احديهما بالقياس الى ما تحتها من  
افراده لكونه كليا والاخرى بالقياس  
الى الجنس الذي فوقه كما بينا  
والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة  
بالقياس الى ما تحتها فقط كما عرفت  
قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى  
غيرها في جواب ما هو قول  
الجنس كالحوان مثلا وان كان مقولا  
ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى  
الخاصة كالضاحك وعلى اعم من العام  
كلما شئ لكن لا في جواب ما هو اذ ليس  
الحوان تمام المشترك ولا ذاتا لهذه  
الثلاثة فكل واحد منها وان كان  
ماهية وكلية يقال عليه وعلى غيره  
الجنس لكن لا في جواب ما هو فيجب  
عن حد النوع الاضافي بهذا القيد قوله  
وهو النوع المقيد بالشخص  
اقول اي الشخص هو النوع الحقيقي  
المقيد بما يمنع عن وقوع الشركة  
فيه فغير زيد مثلا الماهية الانسانية  
وامر اخر به صار زيد ما نافع وقوع  
الشركة فيه وذلك الامر يسمى تعينا  
وتشخصا قوله يكون حمل العالي عليه

في قوله ما هو وصفه بان يقال عليها  
على غير الجنس في جواب ما هو وصفه  
الجنس الذي اندرجت فيه كما ان صفة  
الجنسية ثابتة للجنس بالقياس  
الى ما اندرج تحت من الماهيات التي هي  
انواع له فالجنس والنوع المندرج  
تحت متضايفان كالاب والابن قوله لا  
ندرج الجنس الكليات فلا يتم حدوها  
لا بد ذكره اقول هذا الاشارة الى ما سبق  
من ان المذكور في تعريفات  
الكليات حدود اسمية لها لا رسوم  
كما توهم واذا كانت حدودا كانت  
تامة كما هو الظ فلا بد من ذكر الجنس  
اعني الكلي ههنا رعاية  
لطريقة القوم في تعريف الكليات  
واذا اعتبر الكلي في مفهوم  
النوع الاضافي كان فيه اضافتان  
احديهما بالقياس الى ما تحتها من  
افراده لكونه كليا والاخرى بالقياس  
الى الجنس الذي فوقه كما بينا  
والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة  
بالقياس الى ما تحتها فقط كما عرفت  
قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى  
غيرها في جواب ما هو قول  
الجنس كالحوان مثلا وان كان مقولا  
ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى  
الخاصة كالضاحك وعلى اعم من العام  
كلما شئ لكن لا في جواب ما هو اذ ليس  
الحوان تمام المشترك ولا ذاتا لهذه  
الثلاثة فكل واحد منها وان كان  
ماهية وكلية يقال عليه وعلى غيره  
الجنس لكن لا في جواب ما هو فيجب  
عن حد النوع الاضافي بهذا القيد قوله  
وهو النوع المقيد بالشخص  
اقول اي الشخص هو النوع الحقيقي  
المقيد بما يمنع عن وقوع الشركة  
فيه فغير زيد مثلا الماهية الانسانية  
وامر اخر به صار زيد ما نافع وقوع  
الشركة فيه وذلك الامر يسمى تعينا  
وتشخصا قوله يكون حمل العالي عليه

فان قيل ان  
اول ما قيل  
على الجنس  
الكل من  
الجنس  
الذي تحتها  
الكليات  
منفصلة  
فان قيل  
بالنوع  
عليه  
شكلا  
انواع  
يصدق  
النوع  
كله ليس  
بشيء  
اقرب  
للسببية  
اي ام  
بسبب  
الامر  
الامر  
الحسين

في قوله ما هو وصفه بان يقال عليها  
على غير الجنس في جواب ما هو وصفه  
الجنس الذي اندرجت فيه كما ان صفة  
الجنسية ثابتة للجنس بالقياس  
الى ما اندرج تحت من الماهيات التي هي  
انواع له فالجنس والنوع المندرج  
تحت متضايفان كالاب والابن قوله لا  
ندرج الجنس الكليات فلا يتم حدوها  
لا بد ذكره اقول هذا الاشارة الى ما سبق  
من ان المذكور في تعريفات  
الكليات حدود اسمية لها لا رسوم  
كما توهم واذا كانت حدودا كانت  
تامة كما هو الظ فلا بد من ذكر الجنس  
اعني الكلي ههنا رعاية  
لطريقة القوم في تعريف الكليات  
واذا اعتبر الكلي في مفهوم  
النوع الاضافي كان فيه اضافتان  
احديهما بالقياس الى ما تحتها من  
افراده لكونه كليا والاخرى بالقياس  
الى الجنس الذي فوقه كما بينا  
والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة  
بالقياس الى ما تحتها فقط كما عرفت  
قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى  
غيرها في جواب ما هو قول  
الجنس كالحوان مثلا وان كان مقولا  
ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى  
الخاصة كالضاحك وعلى اعم من العام  
كلما شئ لكن لا في جواب ما هو اذ ليس  
الحوان تمام المشترك ولا ذاتا لهذه  
الثلاثة فكل واحد منها وان كان  
ماهية وكلية يقال عليه وعلى غيره  
الجنس لكن لا في جواب ما هو فيجب  
عن حد النوع الاضافي بهذا القيد قوله  
وهو النوع المقيد بالشخص  
اقول اي الشخص هو النوع الحقيقي  
المقيد بما يمنع عن وقوع الشركة  
فيه فغير زيد مثلا الماهية الانسانية  
وامر اخر به صار زيد ما نافع وقوع  
الشركة فيه وذلك الامر يسمى تعينا  
وتشخصا قوله يكون حمل العالي عليه



[illegible][illegible]

عصا او عصا جرس وان لا يقي القناني انما تحقيقا بضرورة جرسا من عصبه قول بالقياس الى كل فرع من كون عالمهاية بالنسبة الى افراد النوع انما هي اليهم من عصبه قول كان الكل الى كل الذي كان القناني



ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة  
به، وذلك محال لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد دلالة ان لم يكن  
احد منهما جزء للآخرى لم يكن شئ منهما تمام ماهية بل جزء منها وان كانت  
احد لهما جزء للآخرى لم يكن الجزء تمام الماهية <sup>و</sup> ~~و~~ ان كان الحيوان وحده  
تمام الماهية كان الانسان المشتغل على الحيوان وزيادته صنفًا لا شتماله على ام  
كلى فرائد على ماهية افراده وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة <sup>ب</sup> ~~ب~~  
الحيوان لا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعًا حقيقيًا فظهر  
ان النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيقي ولا تحتها واما النوع الحقيقي بالقياس الى  
الاضافي فيجوز ان يكون تحته كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه  
لان النوع الاضافي اما نوع حقيقي واما جنس النوع الحقيقي لا يجوز ان يكون  
فوق شئ منهما <sup>ا</sup> ~~ا~~ <sup>ا</sup> ~~ا~~ ويجوز ايضا ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع  
اضافي اصلا كالعقل على ما سياتي فالنوع الحقيقي مقيسًا الى النوع الحقيقي  
لا يكون لامفراد مقيسًا الى النوع الاضافي اما مفرد واما سافل ولا اضافي  
سقيسا الى <sup>ا</sup> ~~ا~~ <sup>ا</sup> ~~ا~~ مفرد ان لم يكن تحت نوع حقيقي <sup>ا</sup> ~~ا~~ <sup>ا</sup> ~~ا~~ كالانسان اما عال  
كالحيوان واما الاضافي مقيسًا الى الاضافي فمراتبه اربع واما جعل المفرد من  
المراتب وان لم يكن واقعا في المرتبة نظر الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب  
فغير ملاحظة الترتيب عد ما كما ان في غيره ملاحظة الترتيب وجودا  
قوله ان قلنا ان الجوهر جنس اقول هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما  
ان العقول العشرة متفقة بالحقيقة وثانيهما ان الجوهر جنس لها قوله كذلك  
الاجناس قد تترتب متصاعدة اقول اشار بلفظة قد الى ان الترتيب في  
الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا فكما يكون نوع اضافي لا نوع اضافي

[illegible]

لا يفتي في صحة التمثيل بل لا يبرح ذلك من كونه تاماً حقيقة فان الاتفاق في الحقيقة لا يطلق الا اذا كان تاماً للمابية كما عبد الحكيم











فلان الكس  
اشقط التي هي  
طرف الخط والنقطة  
التي هي طرف السطح  
المنحرف والنقطة التي  
تقصر في سائر الخط  
فيوزان يكون  
منها نوعا من الخط  
تحت نفس النقطة  
والا الوعد فانها  
احسنه والاشق  
والانصاف والاشق  
الموضع الثاني فانها  
يذهب ان تحت بعض  
الكيف منها بعض  
فيكون في بعض  
ومفاده من الماشق  
المؤمن ان الكاتب  
انما هو ليس هو الذي  
الخاص به هو السلام  
بالباطن في الدين  
فيكون ان يكون له  
كثير من مزايا

[illegible]







هذا هو الحق  
والعقل هو الله تعالى  
والنفس هي النفس  
والجسم هو الجسم  
والروح هو الروح  
والنار هي النار  
والهواء هو الهواء  
والأرض هي الأرض  
والماء هو الماء  
والخشب هو الخشب  
والحجر هو الحجر  
والصخر هو الصخر  
والطين هو الطين  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل

وراء ما هيته تعالى الا الفضول المقومة للسافل فان فرضت مشتركة الحد السافل  
والعالي ما هيته مثالا ليس في الانسان وراء الجوهر الا فضول مقومة للانسان  
ومقسمة للجوهر هي قابل الابعاد الثلاثة والنامي والحساس المتحرك بالارادة  
والناطق وكذا ليس في الانسان وراء الجسم الا فضول مقومة للانسان و  
مقسمة للجسم هي للثلاثة الاخيرة وليس فيه ايضا وراء الجسم التام الا فصلان  
مقومان له ومقسمان للجسم النامي هما الاخيران وليس فيه ايضا وراء الحيوان  
الا فصل واحد هو الناطق فانه اذا اترتب الاجناس كان الذي تحت الجنس  
العالي مركبا منه ومن فصل وهكذا اخلا يميز السافل عن الذي فوقه لا بما هو  
فصل مقوم له فاذا فرض كونه مشتركا لم يبق بينهما فرق اصلا قوله فالقول  
الشارح هو المعروف وهو ما يستلزم الخ قول اعني ما يكون تصوره بطريق  
النظر موصلا الى تصور الشئ او امتيازها عن جميع ما عداه وهذا القيد يفهم  
اعتباره ما تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى ولا شارحا وكيف لا يكون  
مقبولا بالمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصدقات ومع هذا  
القيد لا نقض بان تصور المعروف يستلزم ايضا تصور معرفه فينتقضه المعروف به  
ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها البينة المعتبرة في دلالة الالتزام وليس  
شئ من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب قوله وليس المراد بتصور  
الشئ الخ قول قد تبين ان تصور الشئ المكتسب من القول الشارح قد يكون  
بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في غير الحد التام اما تصور  
المعرف الكاسب فان كان حدا تاما فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية  
بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد التام فجاز  
ان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام قد يحصل

والعقل هو الله تعالى  
والنفس هي النفس  
والجسم هو الجسم  
والروح هو الروح  
والنار هي النار  
والهواء هو الهواء  
والأرض هي الأرض  
والماء هو الماء  
والخشب هو الخشب  
والحجر هو الحجر  
والصخر هو الصخر  
والطين هو الطين  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل

والعقل هو الله تعالى  
والنفس هي النفس  
والجسم هو الجسم  
والروح هو الروح  
والنار هي النار  
والهواء هو الهواء  
والأرض هي الأرض  
والماء هو الماء  
والخشب هو الخشب  
والحجر هو الحجر  
والصخر هو الصخر  
والطين هو الطين  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل

بالعقل هو الله تعالى  
والنفس هي النفس  
والجسم هو الجسم  
والروح هو الروح  
والنار هي النار  
والهواء هو الهواء  
والأرض هي الأرض  
والماء هو الماء  
والخشب هو الخشب  
والحجر هو الحجر  
والصخر هو الصخر  
والطين هو الطين  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل  
والزبد هو الزبد  
والزيت هو الزيت  
والسكر هو السكر  
والملح هو الملح  
والعسل هو العسل



من تصور ان لا جزاء بالكنه فانه يكتفي فيه بتصور الاجزاء مفصلة اما بالكنه  
 او بغيره وليس بشئ فانه اذا لم يكن لبعض الاجزاء معلوما بالكنه لم يكن لما هيته  
 معلومة بالكنه قطعا قوله ولا لكان الاعم من الشئ والاخص منه مقرر قول  
 اعلم ان المتأخرين اعتبروا في المعرف ان يكون موصلا الى كنه المعرف او يكون مميزا  
 للمعرف عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم  
 الاخص لا يصلح ان التعريف اصلا والصواب ان المتعريف في المعرف كونه موصلا  
 الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه مما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع  
 ماعداه او عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشئ متصورا مع عدم  
 امتيازه عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه  
 كما يكون تصور الشئ بالكنه كسبيا محتاجا الى معرفته كذلك تصوره بوجه  
 سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه او عن بعضه يكون كسبيا فتصوره  
 بوجه اعم واخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الا بالاعم والاخص فهما يصلحان  
 للتعريف في الجملة قوله او امتيازه عن جميع ماعداه اقول قد عرفت ان ذلك  
 غير واجب الا ان المتأخرين لما رأوا ان التصور الذي يستأزمه المتصور عن بعض  
 ماعداه في غاية النقصان لم يلقوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرف والمعرف  
 الاخص والاعم عن صلاحية التعريف بها واما المتباين فلما كان ابعد من الاعم و  
 الاخص كان اولى بان لا يفيده امتيازه تاما مع ان الظاهر انه لا يفيده تميزا اصلا  
 وان احتمل احتملا مرجوحا بعيدا ان يكون مميزا في الجملة وابتعد منه فادته تميزا تاما  
 بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من احدهما الى الاخر قوله ولا ان  
 انه اخص بكونه اخص لانه اقل وجودا في العقل فان وجوده في العقل مستلزم لوجوده العام  
 اقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتا لخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه و

من تصور ان لا جزاء بالكنه فانه يكتفي فيه بتصور الاجزاء مفصلة اما بالكنه  
 او بغيره وليس بشئ فانه اذا لم يكن لبعض الاجزاء معلوما بالكنه لم يكن لما هيته  
 معلومة بالكنه قطعا قوله ولا لكان الاعم من الشئ والاخص منه مقرر قول  
 اعلم ان المتأخرين اعتبروا في المعرف ان يكون موصلا الى كنه المعرف او يكون مميزا  
 للمعرف عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم  
 الاخص لا يصلح ان التعريف اصلا والصواب ان المتعريف في المعرف كونه موصلا  
 الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه مما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع  
 ماعداه او عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشئ متصورا مع عدم  
 امتيازه عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه  
 كما يكون تصور الشئ بالكنه كسبيا محتاجا الى معرفته كذلك تصوره بوجه  
 سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه او عن بعضه يكون كسبيا فتصوره  
 بوجه اعم واخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الا بالاعم والاخص فهما يصلحان  
 للتعريف في الجملة قوله او امتيازه عن جميع ماعداه اقول قد عرفت ان ذلك  
 غير واجب الا ان المتأخرين لما رأوا ان التصور الذي يستأزمه المتصور عن بعض  
 ماعداه في غاية النقصان لم يلقوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرف والمعرف  
 الاخص والاعم عن صلاحية التعريف بها واما المتباين فلما كان ابعد من الاعم و  
 الاخص كان اولى بان لا يفيده امتيازه تاما مع ان الظاهر انه لا يفيده تميزا اصلا  
 وان احتمل احتملا مرجوحا بعيدا ان يكون مميزا في الجملة وابتعد منه فادته تميزا تاما  
 بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من احدهما الى الاخر قوله ولا ان  
 انه اخص بكونه اخص لانه اقل وجودا في العقل فان وجوده في العقل مستلزم لوجوده العام  
 اقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتا لخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه و

التصور بان يكون العام ذاتا لخاص بالكنه لا بالكنه اي التعريف لا بالكنه فان لا يستلزم تصور العام ١٢

من تصور ان لا جزاء بالكنه فانه يكتفي فيه بتصور الاجزاء مفصلة اما بالكنه  
 او بغيره وليس بشئ فانه اذا لم يكن لبعض الاجزاء معلوما بالكنه لم يكن لما هيته  
 معلومة بالكنه قطعا قوله ولا لكان الاعم من الشئ والاخص منه مقرر قول  
 اعلم ان المتأخرين اعتبروا في المعرف ان يكون موصلا الى كنه المعرف او يكون مميزا  
 للمعرف عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم  
 الاخص لا يصلح ان التعريف اصلا والصواب ان المتعريف في المعرف كونه موصلا  
 الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه مما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع  
 ماعداه او عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشئ متصورا مع عدم  
 امتيازه عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه  
 كما يكون تصور الشئ بالكنه كسبيا محتاجا الى معرفته كذلك تصوره بوجه  
 سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه او عن بعضه يكون كسبيا فتصوره  
 بوجه اعم واخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الا بالاعم والاخص فهما يصلحان  
 للتعريف في الجملة قوله او امتيازه عن جميع ماعداه اقول قد عرفت ان ذلك  
 غير واجب الا ان المتأخرين لما رأوا ان التصور الذي يستأزمه المتصور عن بعض  
 ماعداه في غاية النقصان لم يلقوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرف والمعرف  
 الاخص والاعم عن صلاحية التعريف بها واما المتباين فلما كان ابعد من الاعم و  
 الاخص كان اولى بان لا يفيده امتيازه تاما مع ان الظاهر انه لا يفيده تميزا اصلا  
 وان احتمل احتملا مرجوحا بعيدا ان يكون مميزا في الجملة وابتعد منه فادته تميزا تاما  
 بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من احدهما الى الاخر قوله ولا ان  
 انه اخص بكونه اخص لانه اقل وجودا في العقل فان وجوده في العقل مستلزم لوجوده العام  
 اقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتا لخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه و

التصور بان يكون العام ذاتا لخاص بالكنه لا بالكنه اي التعريف لا بالكنه فان لا يستلزم تصور العام ١٢











[illegible]







[illegible]

أقول القضية بينهما من الحكم لانه يحتل للصدق والكذب والحكم لا يبدله من المحكوم  
عليه والمحكوم به فها اعني المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والحكم الذي  
يرتبط احدهما بالآخر بمنزلة الصورة لها واختلال القضية هو بطلان صورتها  
والفكاك اجزاءها المادية بعضها من بعض **قول** وليس هو الدال على النسبة  
السلبية **أقول** كلمة ليس لرفع النسبة الإيجابية التي دل عليها لفظة هو و  
مجموعها يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطاً للمحكوم به  
بالمحكوم عليه بالنسبة السلبية **قوله** طردا وعكسا **أقول** فتعريف الشرطية  
غير مطرد لدخول غير المحدود فيه وتعريف الحلية غير منعكس لخروج بعض المحدود  
عنه **قوله** فالاولى ان يحذف قيد الاختلال **أقول** هذا القيد ذكره صاحب  
الكشف ومن تابعه ولاولى تركه وخل المفرد على ما يعبر المفرد بالفعل والقوة  
كما ذكره ومن انصف من نفسه عرف ان كل حلية يمكن ان يعبر عن طرفيها  
مع ملاحظة الامر بتباين بعض دين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك **قوله** فلورود  
بعض النقوض المذكورة عليه **أقول** وهو قولنا نزيد عالم بضاد لا نزيد ليس بعالم  
وقولنا الشمس طالعة يلزم منه النهار موجود **قوله** فلان اختلال القضية الى  
ما منه تركيبها **أقول** لأن المركب انما يخل الى اجزائه الموجودة فيه  
لما عرفت من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية ثمان  
اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم  
ايقاعا وانتزاعا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيرة ضرورة فانك  
اذا قلت الشمس طالعة واوقعت النسبة بين طرفيه لم يتصور مرابطه  
بشيء اخر بان يصير محكوما عليه اوبه فما لم يتجرد القضية عن الحكم  
لم يمكن جعلها جزء قضية اخرى فاذا حذف ادوات الشرط والجزاء

[illegible][illegible][illegible]







ان يستغاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبدون النسبة على التفصيل  
فان شئت قلت في تسليم القضية طرفا اما ان يكونا مفردين بالفعل وبالقوة  
اولا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتركا على نسبة تامة  
ملحوظة تفصيلا لا فلا كان من قال القضية ان اخلت الى قضيتين امراد ان كل  
واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القرينة  
من الفعل فيصير التسليم بهذا الوجه ايضا واعلم ان الشرطية لا يوجد في شيء  
من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهرا ما في المنفصلة فانما يظهر  
فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولك هذا العبد اما زوج  
واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العبد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا  
لم يكن زوجا وعلى هذا القياس ما عداه قوله فالتصلة هي التي يحكم فيها  
صدق قضية او لا صدقها قول فالتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها باتصال تحقق  
قضية بتحقيق قضية اخرى فان اكتفى بطلق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة  
وان قيد الاتصال بكونه زوجيا سميت متصلة زووجية او بكونه اتفاقا سميت متصلة اتفاقية والمتصلة النسبية  
هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا او زوجيا او اتفاقيا والمنفصلة  
لموجبة هي التي يحكم فيها بالنسبة بين قضيتين اما في التحقق ولا انتفاء معا  
وفي احدهما فان اكتفى بطلق التنا في سميت منفصلة مطلقة وان قيد التنا في  
بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة  
اتفاقية والمنفصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك التنا في اما مطلقا  
مقيدا بالعدا او بالاتفاق وسير عليك تفصيل هذه المعاني المتصلة بالمنفصلة  
مباحث الشرطيات قوله ومفهومها الا اصطلاحية كما تصدق على الوجهيات  
صدق على السوانب اقول لان مفهوم المحلية اصطلاحيا هو القضية التي يكون



في قوله لا ينفصل عن القوة على تزيل ليس بقا ثم بلا تواف  
 وكذا لك الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحاً بل نقول اطلاق  
 الشرطية على المنفصلة ايضا محسباً لمفهوم الاصطلاحى كاطلاقها على المتصلة  
 وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة ظاهراً وقد يتوهم  
 من قوله ليس اجراء هذا الاسامى على السوالب بحسب اللغة ان اجراءها على  
 الموجبات بحسب اللغة وليس كذلك بل اجراء هذا الاسامى عليهما معاً  
 بحسب لمفهوم الاصطلاحى قطعاً فالظاهر في العبارة ان يقال ليس اطلاق  
 هذا الاسامى على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة قوله واما في السوالب  
 فلما شابهتها ايها في الاطراف اقول قد يتوهم من هذه العبارة انهم  
 اطلقوا هذا الاسامى على الموجبات او لا تحقق المعاني اللغوية فيهما ثم  
 نقلوها منها الى السوالب لما شابهتها للموجبات في الاطراف والظاهر انهم  
 نقلوا هذا الاسامى من المعاني اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناءً  
 على وجود المناسبة في بعض افراد هذه المفهومات اعني الموجبات  
 فان هذه القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى  
 التزام النقل مرتين قوله واما ذكر اقسام الشرطية فيما بالعرض الخ  
 اقول الاقسام الاولى هي المحلية والشرطية وانما ذكر الموجبة  
 والسالبة المحلية على سبيل التبعية كما في مفهوم المحلية انما ينضبط  
 وكذا ذكر المنفصلة والمنفصلة ههنا لانها حقيقتان مختلفتان متدرجتان  
 تحت الشرطية فلا يتحصل مفهومهما الا بها واعتبر في المتصلة الايجاب  
 والسلب لما ذكرنا في المحلية وذكر في المنفصلة انواعها المختلفة لينضبط  
 واشير الى الايجاب والسلب في جميعها لما ذكرنا واعلم ان اقسام

فقد انشأنا هذه الاقسام  
 في السوالب بحسب اللغة  
 والاصطلاحية  
 والظاهر انهم نقلوا  
 هذا الاسامى على  
 الموجبات بحسب اللغة  
 وليس كذلك بل اجراء  
 هذا الاسامى عليهما معاً  
 بحسب لمفهوم الاصطلاحى  
 قطعاً فالظاهر في  
 العبارة ان يقال ليس  
 اطلاق هذا الاسامى  
 على هذه القضايا بحسب  
 مفهوم اللغة قوله  
 واما في السوالب  
 فلما شابهتها ايها في  
 الاطراف اقول قد يتوهم  
 من هذه العبارة انهم  
 اطلقوا هذا الاسامى  
 على الموجبات او لا  
 تحقق المعاني اللغوية  
 فيهما ثم نقلوها  
 منها الى السوالب  
 لما شابهتها للموجبات  
 في الاطراف والظاهر  
 انهم نقلوا هذا  
 الاسامى من المعاني  
 اللغوية الى المفهومات  
 الاصطلاحية بناءً على  
 وجود المناسبة في  
 بعض افراد هذه  
 المفهومات اعني  
 الموجبات فان  
 هذه القدر من  
 المناسبة كاف في  
 صحة النقل فلا  
 حاجة الى التزام  
 النقل مرتين  
 قوله واما ذكر  
 اقسام الشرطية  
 فيما بالعرض الخ  
 اقول الاقسام  
 الاولى هي المحلية  
 والشرطية وانما  
 ذكر الموجبة  
 والسالبة المحلية  
 على سبيل التبعية  
 كما في مفهوم  
 المحلية انما  
 ينضبط وكذا  
 ذكر المنفصلة  
 والمنفصلة ههنا  
 لانها حقيقتان  
 مختلفتان متدرجتان  
 تحت الشرطية  
 فلا يتحصل  
 مفهومهما الا  
 بها واعتبر في  
 المتصلة الايجاب  
 والسلب لما  
 ذكرنا في المحلية  
 وذكر في  
 المنفصلة انواعها  
 المختلفة لينضبط  
 واشير الى  
 الايجاب والسلب  
 في جميعها لما  
 ذكرنا واعلم ان  
 اقسام

الشرطية  
 والمنفصلة  
 والاصطلاحية  
 والظاهر انهم  
 نقلوا هذا  
 الاسامى على  
 الموجبات  
 بحسب اللغة  
 وليس كذلك  
 بل اجراء  
 هذا الاسامى  
 عليهما معاً  
 بحسب  
 لمفهوم  
 الاصطلاحى  
 قطعاً  
 فالظاهر  
 في العبارة  
 ان يقال  
 ليس اطلاق  
 هذا الاسامى  
 على هذه  
 القضايا  
 بحسب مفهوم  
 اللغة قوله  
 واما في  
 السوالب  
 فلما شابهتها  
 ايها في  
 الاطراف  
 اقول قد يتوهم  
 من هذه  
 العبارة  
 انهم اطلقوا  
 هذا الاسامى  
 على الموجبات  
 او لا تحقق  
 المعاني  
 اللغوية فيهما  
 ثم نقلوها  
 منها الى  
 السوالب لما  
 شابهتها  
 للموجبات  
 في الاطراف  
 والظاهر انهم  
 نقلوا هذا  
 الاسامى  
 من المعاني  
 اللغوية الى  
 المفهومات  
 الاصطلاحية  
 بناءً على  
 وجود  
 المناسبة  
 في بعض  
 افراد  
 هذه  
 المفهومات  
 اعني  
 الموجبات  
 فان هذه  
 القدر من  
 المناسبة  
 كاف في  
 صحة  
 النقل  
 فلا حاجة  
 الى  
 التزام  
 النقل  
 مرتين  
 قوله  
 واما  
 ذكر  
 اقسام  
 الشرطية  
 فيما  
 بالعرض  
 الخ اقول  
 الاقسام  
 الاولى  
 هي المحلية  
 والشرطية  
 وانما  
 ذكر  
 الموجبة  
 والسالبة  
 المحلية  
 على  
 سبيل  
 التبعية  
 كما في  
 مفهوم  
 المحلية  
 انما  
 ينضبط  
 وكذا  
 ذكر  
 المنفصلة  
 والمنفصلة  
 ههنا  
 لانها  
 حقيقتان  
 مختلفتان  
 متدرجتان  
 تحت  
 الشرطية  
 فلا  
 يتحصل  
 مفهومهما  
 الا بها  
 واعتبر  
 في  
 المتصلة  
 الايجاب  
 والسلب  
 لما  
 ذكرنا  
 في  
 المحلية  
 وذكر  
 في  
 المنفصلة  
 انواعها  
 المختلفة  
 لينضبط  
 واشير  
 الى  
 الايجاب  
 والسلب  
 في  
 جميعها  
 لما  
 ذكرنا  
 واعلم  
 ان  
 اقسام

الشرطية  
 والمنفصلة  
 والاصطلاحية  
 والظاهر انهم  
 نقلوا هذا  
 الاسامى على  
 الموجبات  
 بحسب اللغة  
 وليس كذلك  
 بل اجراء  
 هذا الاسامى  
 عليهما معاً  
 بحسب  
 لمفهوم  
 الاصطلاحى  
 قطعاً  
 فالظاهر  
 في العبارة  
 ان يقال  
 ليس اطلاق  
 هذا الاسامى  
 على هذه  
 القضايا  
 بحسب مفهوم  
 اللغة قوله  
 واما في  
 السوالب  
 فلما شابهتها  
 ايها في  
 الاطراف  
 اقول قد يتوهم  
 من هذه  
 العبارة  
 انهم اطلقوا  
 هذا الاسامى  
 على الموجبات  
 او لا تحقق  
 المعاني  
 اللغوية فيهما  
 ثم نقلوها  
 منها الى  
 السوالب لما  
 شابهتها  
 للموجبات  
 في الاطراف  
 والظاهر انهم  
 نقلوا هذا  
 الاسامى  
 من المعاني  
 اللغوية الى  
 المفهومات  
 الاصطلاحية  
 بناءً على  
 وجود  
 المناسبة  
 في بعض  
 افراد  
 هذه  
 المفهومات  
 اعني  
 الموجبات  
 فان هذه  
 القدر من  
 المناسبة  
 كاف في  
 صحة  
 النقل  
 فلا حاجة  
 الى  
 التزام  
 النقل  
 مرتين  
 قوله  
 واما  
 ذكر  
 اقسام  
 الشرطية  
 فيما  
 بالعرض  
 الخ اقول  
 الاقسام  
 الاولى  
 هي المحلية  
 والشرطية  
 وانما  
 ذكر  
 الموجبة  
 والسالبة  
 المحلية  
 على  
 سبيل  
 التبعية  
 كما في  
 مفهوم  
 المحلية  
 انما  
 ينضبط  
 وكذا  
 ذكر  
 المنفصلة  
 والمنفصلة  
 ههنا  
 لانها  
 حقيقتان  
 مختلفتان  
 متدرجتان  
 تحت  
 الشرطية  
 فلا  
 يتحصل  
 مفهومهما  
 الا بها  
 واعتبر  
 في  
 المتصلة  
 الايجاب  
 والسلب  
 لما  
 ذكرنا  
 في  
 المحلية  
 وذكر  
 في  
 المنفصلة  
 انواعها  
 المختلفة  
 لينضبط  
 واشير  
 الى  
 الايجاب  
 والسلب  
 في  
 جميعها  
 لما  
 ذكرنا  
 واعلم  
 ان  
 اقسام







11

وقوعها حكماً أيضاً ولذلك قيل لا بد في القضية من الحكم قوله فان اللفظ  
المدال على وقوع النسبة والى النسبة أيضاً قول دلالة واضحة مطردة  
وان كانت التزامية قوله وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه  
وبه قول ينبغي ان النسبة التي بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه  
معقولة من حيث انها حالة بينهما والى لتعرف حالها فلا تكون مستقلة  
بصلح لان يكون محكوماً عليها وبه فاللفظ المدال عليها يكون اداة قوله  
لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور قول وقد يناقش في  
ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير اجمع اليه فلا يكون  
رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية هي حركة الرفع لانها دالة على الارتباط  
والاسناد والدليل عليه ان المفردات اذا ذكرت موقوفة الا واخر نحو زيد  
لم يحصل التركيب ولا يفيد الاسناد وقد تكون في قالب الكلمة ككات  
الناقصة وما يتصرف منها وتسمى زمانية لدالتها على الزمان بخلاف  
لفظ هو واخواتها اذ لا دلالة لها على الزمان اصلاً وقد نقض ههنا  
ايضاً بان مدلول كان مراد على مدلول الرابطة لدلالة كان على الزمان  
الذي لا مدخل له في الرابط قوله اشارة الى ان اللغات مختلفة  
في استعمال الرابطة قول قيل وجه الضبط ان يقال ههنا ثلاثة اشياء  
الوجوب والامتناع والجواز فنضربها في ثلاثة اخرى هي مجموع  
الرابطين معاً والرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية  
وحدها وفيه بعد لا يخفى قوله ولغة العجم لا تستعمل  
القضية خالية عنها قول نقص ذلك بمثل قولهم زيد  
ديرت ونعم فان قولهم ومجم خالية عن الرابطة قوله وهذا



[illegible]



[illegible]

محصورة في عدد لا يربو على اربعة والتقسيم المذكور في الشرح احسن مما في المتن **قول**  
والطبيعيات لا اعتبار لها في العلوم **اقول** وذلك لان الموجودات المتصلة هي  
الافراد والطبيعة<sup>هـ</sup> اما توجد في ضمنها والمقصود في العلوم معرفة احوال  
الموجودات المتصلة فان قلت الشخصية ليست ايضا معتبرة في العلوم  
اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف  
الطبيعة فانها ليست بمعتبرة لا في ذاتها ولا في ضمن المحصورات لان  
الحكم فيها على الافراد لا على الطبائع وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر<sup>هـ</sup>  
مقام الكلية فتتجه في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذا  
حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد  
انسان ولا انسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع **قوله** وثانيهما **اقول**  
هذه الفائدة يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول لكن يفوت  
فائدة الاختصار فلجميع القائدين اختصارا **واجب قول** كما انهم  
في قسم التصورات اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة  
من المواد **اقول** يعني اخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقا  
من غير اشارة الى طبيعة خاصة نوعية او جنسية كالانسان والحيوان  
وجعلوا هذه المفهومات المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة اياها  
باسرها محكوما عليها ليكون الاحكام الواردة عليها متناولة لجميع طبائع  
الاشياء فلذلك صارت مباحث التصورات قوايين منطبقة على  
الجزئيات وكذلك اخذوا مفهومات القضايا وجرّدوها  
عن الخصوصيات واجروا عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات  
ايضا قوايين منطبقة على الجزئيات فصارت مباحث

[illegible][illegible]

و ملائکة من جنات  
 نظر الیک و یزیدان کیوں کہ  
 علیہ السلام و تعویذ یعنی اللہ الا ان  
 تعالیٰ بادی علی کائنات کا مولا تھا  
 تصور علی التواتر و تفسیر کی  
 تفسیر فی الفاظ و افعال نظر  
 لکھ کر ہی تفسیر فی حروف  
 غرض یہ کہ میرا تارا دل  
 ہر شیخ اکبر کی تو کسی نہ  
 دیکھوں جو کئی عہد میں  
 باقی رہی خلاصہ ہر کلمہ و فعل  
 الاول خفا و امکان الی اللہ تعالیٰ  
 کلیتہ یہ کہ میں اچھا انسان  
 عزم و اصرار سے ہونا چاہتا ہوں







[illegible]















۱۲۲  
فصل اول در بیان احوال  
سوادکان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ

المؤيد اعلم المصدق  
عق

عليه السلام

جانی الحاج

بیت الاحزان

نفس الانفى نفس الان

فان ایستیل  
مستطاب

لا حولي ولا أنة  
بالتقضية

1

الشرط في المحمول ينفعك في المخبرات قوله لان ماله يوجد في الخارج ادلا  
وابداً اقول هذا تعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان  
المواد كل ما صدق عليه ج في الخارج تعين الحكم على الموجود الخارجي تحقيقاً  
فقط لان ماله يوجد اصلاً لم يصدق عليه ج في الخارج قوله فان الحكم ليس  
على وصف الجيم اقول اى دفع بما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلاً  
لان الحكم ليس على وصف الجيم الخ قوله لا يقال ههنا قضاياء الى اخره  
اقول يعني ان مثل قولنا كل متنع معدوم قضية لا يمكن اخذها خارجية  
وهو ظاهر اذ ليس افراد الموضوع موجودا في الخارج محققاً ولا حقيقة  
اذ لا يمكن وجود افراد في الخارج وقد اعتبر في الحقيقة امكان الافراد كما مر  
واجاب بان المقصود ضبط القضايا المستعلة في العلوم في الغلب وما ذكرتم  
مما يستعمل نادراً فلم يلتفتوا الى انه اذا لم يكن ههنا راجع في القواعد بسهولة  
ومنهم من جعل امثال هذه القضايا ذهنية فيقال معنى قولك كل  
متنع معدوم ان كل ما يصدق عليه في الذهن انه متنع في الخارج  
يصدق عليه في الذهن انه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلاثة  
اقسام حقيقة يتناول الحكم فيها جميع الافراد الخارجية المحققة و  
المقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية المحققة فقط و  
ذهنية يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط فالاولى  
ان يقال احوال الاشياء على ثلاثة اقسام قسم يتناول الافراد  
الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم  
الماهيات كالزوجة للاربعة والفردية للثلاثة وتساو  
الزوايا الثلث للقائمتين وقسم يخص بالموجود الخارجي

قانون الحاکم لکلیل القدره  
مستفاده من قود و خفا  
لنوع من فن اسی و فی  
الاضطرب و فک الیوم  
لکونه بالکمال ان فک الیوم  
سایح ۵۷ قود صید  
القضایا استملک فی علم  
فی الامتصاص فی علم  
بیا حستک فی علم  
س و قود کل و فی علم  
تارة قود قارة و قود کل  
فیضیه موجدیه کیم مستفاد  
فی العلوم الکیمیاء

[illegible]

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

تحت إشراف  
مديرية الشؤون  
الطبية

در کتابخانه

السلامة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلامة والسلامة والسلامة

فغنى بك الفضل  
العلم

غلبه افرا و املاک

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قُلُوبًا رَّحِيمًا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

...











٢٥  
على وجهه  
انظر الفرق بين  
الوجود والعدم

على وجهه  
انظر الفرق بين  
الوجود والعدم

على وجهه  
انظر الفرق بين  
الوجود والعدم

على وجهه  
انظر الفرق بين  
الوجود والعدم

على وجهه  
انظر الفرق بين  
الوجود والعدم

يكون الا بان يكون موجودا قوله والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع  
على ذلك التفصيل اقول يعني ان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود  
الموضوع في الخارج محققا والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج  
محققا او مقدرا فان قلت اذا اخذت القضية على وجه تتناول الافراد  
الخارجية المحققة والمقدرة والافراد ذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان  
يقال الموجبة منها تقتضي وجود الموضوع في الخارج بل تقتضيه وجوده في الجملة  
سواء كان في الخارج محققا او مقدرا وفي الذهن والسالبة منها تقتضيه وجوده  
في الجملة ايضا فلا يظهر الفرق قلت لا يحجب يقتضي وجود الموضوع في الذهن  
من حيث انه حكم فلا بد له من تصور الحكم عليه ويقتضي صدقه وجوده  
ايضا لان ثبوت المحمول للموضوع فرع بثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجوبين  
ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اى بمقدار ما يحكم  
الحاكم بالمحمول على الموضوع كالحظة مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت  
المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوته له ان دائما فدا دائما وان ساعة فساعة  
وان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا والسالبة تشارك الموجبة في  
اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة  
والسالبة اذا اخذت ذهنية والحاصل ان انتفاء المحمول عن الموضوع  
لا يقتضي وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم  
بالانتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني  
قوله نسبة المحمول اقول اذا قلت زيدا قائم فهناك نسبة هي  
نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد الى القيام فان زيدا اريد به  
الذات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضيه ارتباطا بغيره والقائم اريد به

لاقتضاء صدقه عليها  
بحسب نظرنا فان  
اقتضاء وجود الموضوع  
الذاتية لا تقتضي  
الموجبة والسالبة  
ان يكون في ذاته  
بحسب نفس الامر كما  
لا بد ان يكون موجودا  
في نفس الامر في كل  
ذات في الموجبة وفي  
السالبة لا يجب ان يكون  
في ذاته بحسب نفس  
الامر وان وجب ان  
يكون موجودا في  
نفس الامر في كل  
الذات وفي الخارج فثبت  
فالاشارة الى الفرق  
نفس الامر من الوجود  
ان يقال لا بد من الوجود  
بانسان لان السالبة لا تقتضي  
وجود الموضوع في الخارج  
سواء كان في الخارج  
الموجبة تقتضي وجوده  
اقول ان كان السالبة لا  
تقتضي وجود الموضوع  
فالاشارة الى الفرق  
نفس الامر من الوجود  
ان يقال لا بد من الوجود  
بانسان لان السالبة لا تقتضي  
وجود الموضوع في الخارج  
سواء كان في الخارج  
الموجبة تقتضي وجوده  
اقول ان كان السالبة لا  
تقتضي وجود الموضوع

١١

الامر من الوجود  
سواء كان في الخارج  
الموجبة تقتضي وجوده  
اقول ان كان السالبة لا  
تقتضي وجود الموضوع  
فالاشارة الى الفرق  
نفس الامر من الوجود  
ان يقال لا بد من الوجود  
بانسان لان السالبة لا تقتضي  
وجود الموضوع في الخارج  
سواء كان في الخارج  
الموجبة تقتضي وجوده  
اقول ان كان السالبة لا  
تقتضي وجود الموضوع























[illegible]



والا حوال كان الاستاذ  
المعلم والى جميع الامان  
اختاروا على الاحوال  
على مطلق الحال انما  
بدرسيب اوضح علق  
سنة الحصول حالة  
ولما كان اوضح للتي  
الموضع من ان يجرى  
لنقدمه في المخرج  
الا حوال الى حلية  
قوله اراد بالادعاء  
والا حوال  
ادناى بالحق  
سنة

هذا العدد اما نزوج واما فرد والمادة المجمعة الغنائية لما وجب تركيبها  
من جزئين يتبع صدقهما فقط وجبان يكون تركيبها من قضية وهما موطن من نقيضها كقولك هذا  
اشجر واما حجر فان كل واحد من الشجر والحجر خاص من نقيض الآخر والمادة الغنائية لما وجب تركيبها من جزئين  
يتبع كذبهما فقط وجبان يكون تركيبها من قضية وهما موطن من نقيضها كقولك هذا  
الشئ اما الشجر واما الحجر فان كل منهما اعم من نقيض الآخر هذا اذا اخذنا بالمعنى  
الخاص واما اذا اعتبرنا بالمعنى الاعرف فيصدق كل واحد منهما مما يتركب منه الحقيقية  
**قول** صدي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب قترانه بالامور الممكنة الاجتماع مع **قول** صدي  
بالاوضاع الاحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة  
الاجتماع مع **فان** كون انسانية زيدا مقارنة لقيامه بقعوده واطووع  
الشمس الى غير ذلك احوال حاصلة لهما من اجتماعها مع هذه الامور  
الممكنة الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة  
بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعاً له مقارناً لايها وانما اعتبر  
امكان الاجتماع مع المقدم دون امكن تلك الامور في انفسها  
لان تلك الامور بها كانت مستنعة في نفس الامور لكنّها تكون  
ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كلما كان زيد  
حاراً كان جسماً معناه ان الجسمية لازمة لحاريتها على جميع الاوضاع  
الممكنة الاجتماع مع حاريتها ككونه ناهقاً مع ان كون  
زيد ناهقاً ليس ممكناً في نفس الامور وان كان ممكناً الاجتماع مع  
حاريتها وقد يفسر في كتب المنطق الاوضاع الحاصلة من الامور  
الممكنة الاجتماع مع المقدم بالتشابح الحاصلة من المقدم مع  
المقدمة الممكنة الصدق معه فاذا قلنا كلما كان زيد انساناً

[illegible]



لا يتقبل الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق  
 لا يتقبلون الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق  
 لا يتقبلون الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق  
 لا يتقبلون الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق

كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق  
 اعني كون زيد ناطقا بعيد وضعا من اوضاع المقدم حاصل من امر ممكن  
 الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلتفت اليه لان  
 فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء  
 كانت قضايا او غيرهما تحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقارنا  
 لهذا الشئ ولذلك الشئ او لغيرها وهذه الحالات مغايرة لتلك  
 الامور كما ان ضرب زيد عبرا يصير مبدأ الضاربة زيد ومضروبية  
 غيره وهما وضعان مغايران للضرب فالأوضاع هي الحالات الحاصلة للمقدم  
 بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يندفع ما قيل من ان كون  
 زيد قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون الحمارنا هقلا ليست  
 اوضاعا حاصلة عن امور ممكنة الاجتماع مع المقدم بل هي امور موافقة  
 للمقدم فالمثال الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما مر قوله فان المقدم  
 اذا فرض على شئ من هذين الوضعين استلزم عدم التالي او عدم  
 لزوم التالي اقول لا يظهر في العبارة ان يقال اذا فرض المقدم على شئ  
 من هذين الوضعين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع عدم  
 التالي معي فلا نه واستلزم التالي كان عدم اللازم محتملا مع الملزوم  
 وهو محتمل اما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر قوله لما كانت  
 الشرطية مركبة من القضيتين والقضية اما محلية اقول قد عرفت ان  
 المحلية تتركب من المفردات او ما هو في حكم المفردات وان الشرطية  
 تتركب من قضيتين فادنى ما يتصور من تركيب الشرطية تركيبها من جملتين  
 واذا تركبت من غير المحليات فلا بد ان تغفل بالآخرة الى المحليات المنحلة

او على عدم لزوم  
 التمس فرضه  
 على انه ممكن  
 بالضرورة في  
 عدم وجوده  
 بالضرورة فيكون  
 التمس فرضه  
 عن ظاهر العبارة  
 انما يفيدان محتملا  
 فلو كانا باطلا  
 وما اوردنا  
 السيد باضح  
 يكون من الغفلة  
 في قوة  
 ادعو  
 فلا يصح بان  
 جلال الشئ  
 ان المقدم  
 فرض احد  
 لا يلزم التالي  
 كجملتين بان  
 المقدم انما  
 على تركب من  
 جملتين او جملتين  
 في الملزوم  
 في الملزوم  
 في الملزوم  
 في الملزوم

بجاء

لا يتقبلون الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق  
 لا يتقبلون الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق  
 لا يتقبلون الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق  
 لا يتقبلون الذين يرون في قولنا اننا نريد انسانا مع قولنا وكل انسان ناطق



الرجوع من حال واحد  
قد لا تاتى في كل الفترات  
لتنقضي بها في الفترات  
لأن كل حال في كل فتره  
الموجود متاخر في الفتره  
وهل كما في بعض  
القطب المار في  
المفردات في  
كل الفتره في  
تقريب التفسير  
وهل في الفتره  
في كل حال في  
الرجوع من حال واحد  
قد لا تاتى في كل الفترات  
لتنقضي بها في الفترات  
لأن كل حال في كل فتره  
الموجود متاخر في الفتره  
وهل كما في بعض  
القطب المار في  
المفردات في  
كل الفتره في  
تقريب التفسير  
وهل في الفتره  
في كل حال في

الى المفردات اذ لو لم تبخل اجزاء الشرطية وجزء جزئها الى الحليات لازم تركيبها  
 من اجزاء غير متناهية فالحملة اما جزء الشرطية او جزء جزئها وهي كذا الى  
 ان ينتهي قوله وهو اختلاف القضييتين **١** قول فان قلت للتناقض قد جرى  
 في المفردات واطراف القضايا كما مر في مباحث النب لا ريب من انقيض  
 المتساويين وغيرها وكما سياتي في عكس النقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا  
 قلت المقصود منها تناقض القضايا لان الكلام في احكامها وامامتناقض  
 المفردات الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقايضة فلا حاجة الى دراجه  
 في تعريف التناقض **٢** قوله ذكره القدماء ليتحقق التناقض قول  
 يعني لا بد منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لا بد معها من  
 اختلاف الجهة في جميع القضايا الوجهة ومن لا اختلاف في الكمية  
 في القضايا المحصورة كما سياتي في قوله فان وحدة الموضوع يندرج فيها  
 وحدة الشرط **٣** قول قيل تخصيص بعض الوحدات بالاندرارج تحت  
 وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندرارج تحت وحدة المحمول تحكم  
 فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المندرجة في وحدة الموضوع  
 في اصل القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع  
 محمولاً في العكس وصارت الوحدات المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة  
 في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول موضوعاً فالصواب ان  
 يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقاً من غير  
 تعيين وهذا الحق لان المخصص كانه مراعى ما هو الظاهر من ان رجوع  
 وحدة الشرط ووحدة الكل والمجزع الى وحدة الموضوع ورجوع  
 البواقي الى وحدة المحمول اظهر لان اعتبار الشرط والكل والمجزع

[illegible][illegible]



وَيُكْرِزُهُمْ فِي عَزَّةِ اللَّهِ وَكُلِّ صُفْوَى

محمد لله والصلوة والسلام على رسول الله كه درين ايام فوجت التمام حاشية نادره

از افراد فاضله سید الفضلاء سید الکماله ملقب بسید سند شریف جرجانی

استاذ اعانى واوانى المعروف

جاشقیر علی القطر

حسب الارشاد برادر معظم محمد و محمد

حاج حرمین الشریفین حامی فنون و العلوم محمد عبد القیوم تاجر کتب کلکتہ و بیسلی

اسکواں تمیز تصحیح تام از اہتمام عبد المسکین محمد قمر الدین حاجی محمد یعقوب چٹانہ

در بیان فضیلت و برتری این کتاب



مختصر فهرست کتب کارخانه حاجی محمد عبدالقیوم تاجر کتب کلمتہ و سلسلی سکوانہ نمبر ۱۲

قرآن مجید مترجم علی قلم نابرجان بادشاہ  
دخیزد ان مملکتی تبارکی خدمت میں التماس ہے  
کہ اس خیانت مذکورہ سے جو اس شخص کی کفران  
فرمان عہد کی حقیت و قدرت کیجاوے اس کی  
خدمت میں حضرت اسلام و جہاد زبدا اسلام  
پری بطور دیگر باجمہر مولانا شاہ رفیع الدین جہا  
طبع کیا گیا ہے اس قدر جس کی کہ یہ کہ یہ تفسیر اور  
مطبوعہ کی خدمت ہوئی ہے ترجمہ داری و جامع کاغذ  
اور دیگر چھاپہ نہایت صاف و صحت میں علی التمام  
طبع کیا گیا ہے و بطور اطمینان تلاوت کرنے والوں کے  
آج کل ان خطرات کی موابہریت میں جن میں نے  
اس کی خدمت فرمائی اور ہر ہر نقطہ اور حرف و  
زیر میں کی تحقیق میں اپنی جان بھائی ہے و دیگر  
ماجدان امور کے کچھ نہیں کہ غرض جو  
بجائیں بلکہ کیا نہیں اطمینان مطبوعہ  
طبع قیومی کان بود قیمت فی جلد للحدیث  
قرآن شریف قیومی عالمی ترجمہ  
اصل نظامی کاغذ کلیمہ مراد ان اسلام  
زادہ و رواج کو موافق و مذکورستانی آتی ہے اور نہ  
عبادت آرائی و مسلمانوں کو دل بہانا ہوتا ہیں  
بلکہ اس قرآن مجید کی نسبت کیا اعلان کیا کہ ان کو  
مطلوع کر تین کہ یہ قرآن مجید حضرت نبوت زکریا  
بجیال رفادو عام مطبع قیومی میں طبع کیا گیا ہے  
حسب لے امور کاغذ کاغذ کا گیا ہے (۱) ہر جلد کاغذ  
۲۱ ہر منزل جلد (۲) ہر حرفی آیت پر ختم  
کتابت کی نسبت ہر حرف میں سے کیا جاتا ہے  
کہ اس مترجمہ نقل نظامی کو امین و مقبول اور  
مقدس ہوتا ہے و فیہ کتابت و تفسیر و تفسیر  
جنہوں نے اصل نظامی کو مزین فرمایا تھا (یعنی جہا  
حافظ علی حسین صاحب کتاب لکھنوی) کا کتابت  
نظامی کو اس کی کتابت کر لئی ہے و فی حال میں  
کنا شاہزادہ نابرجا کے یہ ترجمہ سترہ مرتبہ  
موجود و اصل نظامیوں میں سے تفسیر و تفسیر  
و (۳) چھاپائی کی باہر ہر جلد کاغذ اصل و دستاویزی



لقد ذكرنا في كتابنا في المنطق اننا لم نجد في كتاب المنطق شيئاً مما يتعلق بموضوعنا  
 الا ما ذكرناه في كتابنا في المنطق من اننا لم نجد في كتاب المنطق شيئاً مما يتعلق بموضوعنا  
 الا ما ذكرناه في كتابنا في المنطق من اننا لم نجد في كتاب المنطق شيئاً مما يتعلق بموضوعنا

في الموضوع واعتبار الزمان والمكان ولاضافة والقوة والفعل في المحمول  
 انك واقرى كما لا يخفى قوله الجزئيتان انما يتصادقان **أقول** ليعتبر  
 ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية  
 كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر الاختلاف  
 مع سائر الشروط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية  
 الموضوع مع باقي الشروط حصل التناقض ايضاً فلم لا يكون الاتحاد  
 في الموضوع شرطاً دون الاختلاف اجاب بان مناط احكام القضايا  
 انما هو في مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية  
 الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها والا لكان التناقض في  
 الجزئيات باعتبار ما خارج عنها فلذلك لم يعتبر بخلاف الكمية فانها  
 داخلة في مفهومات القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها ليتحقق  
 التناقض قوله فان قلت اليسل اعتبروا وحدة الموضوع **أقول**  
 هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الاول يعني ان الحصار النظري احكام  
 القضايا في مفهوماتها لا يجديك نفعاً في عدم اعتبار وحدة الموضوع  
 كما ذكرت لانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان  
 ذلك لا اعتباراً لاعتبار الخارج عن مفهوم القضايا في احكامها اولاً ومع اعتبارها  
 لا حاجة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع  
 اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما فلا احتياج الى اختلاف  
 الكمية اجاب بان المراد مما اعتبروه وحدة الموضوع  
 في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ولا تناقض  
 فلا بد من اعتبار شرط اخر هو اختلاف الكمية كما بينا فحصل

المتن  
 وادعى ان  
 انما هو  
 بعض  
 بان  
 صادر  
 انما هو  
 الاخر

بما

فمن  
 صدر  
 كل  
 الاخر  
 وبما  
 في  
 فلا  
 بين  
 مع  
 الموضوع  
 الذكر  
 ولو

المتن  
 وادعى ان  
 انما هو  
 بعض  
 بان  
 صادر  
 انما هو  
 الاخر

المتن  
 وادعى ان  
 انما هو  
 بعض  
 بان  
 صادر  
 انما هو  
 الاخر



السؤال الأول لا يثبت له اعتبار في الكمية ولم تعتبر الاختلاف في  
 الموضوع مع انه مغني عن الاختلاف واجاب بانه لا يمكن اعتبار  
 الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل السؤال الثاني ان القوم قد  
 اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبار امر خارج فيلزم بطلان  
 ما ذكرت من ان النظر في احكام القضايا الى مفهوماتها او قلت  
 انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبار امر خارج  
 ومع اعتبارهم للاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف  
 في الكمية في تناقض الجزئيات اجاب بان ما اعتبروه للاتحاد  
 في العنوان دون خصوصية الذات وقد يتوهم ان حاصل السؤال  
 الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في  
 الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع  
 في احدي القضيتين الجميع وفي الاخرى البعض وعلى هذا قوله  
 فما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال قوله فكيف يشترط  
 الاختلاف في الكمية وما قرناه في توجيه السؤال الثاني  
 هو المطابق بعبارة وهو المنقول عن الشارح قوله اعلموا لان  
 نقيض كل شئ رفعه اقول فيه مناقشة لان السلب شئ  
 ونقيضه لايجاب وليس الايجاب رفع السلب وان كان مستلزما  
 له بل السلب رفع لايجاب فالاولى ان يقال سرفع كل شئ  
 نقيضه الا ان اريد بالرفع ما هو اعم من الرفع حقيقة ٢ و  
 مساو له فيظهر صدق قوله نقيض كل شئ رفعه قوله  
 نقيض الضرورية المطلقة الممكنة آه اقول لا يمكن العام

والمفهوم لا يثبت له اعتبار في الكمية ولم تعتبر الاختلاف في  
 الموضوع مع انه مغني عن الاختلاف واجاب بانه لا يمكن اعتبار  
 الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل السؤال الثاني ان القوم قد  
 اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبار امر خارج فيلزم بطلان  
 ما ذكرت من ان النظر في احكام القضايا الى مفهوماتها او قلت  
 انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبار امر خارج  
 ومع اعتبارهم للاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف  
 في الكمية في تناقض الجزئيات اجاب بان ما اعتبروه للاتحاد  
 في العنوان دون خصوصية الذات وقد يتوهم ان حاصل السؤال  
 الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في  
 الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع  
 في احدي القضيتين الجميع وفي الاخرى البعض وعلى هذا قوله  
 فما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال قوله فكيف يشترط  
 الاختلاف في الكمية وما قرناه في توجيه السؤال الثاني  
 هو المطابق بعبارة وهو المنقول عن الشارح قوله اعلموا لان  
 نقيض كل شئ رفعه اقول فيه مناقشة لان السلب شئ  
 ونقيضه لايجاب وليس الايجاب رفع السلب وان كان مستلزما  
 له بل السلب رفع لايجاب فالاولى ان يقال سرفع كل شئ  
 نقيضه الا ان اريد بالرفع ما هو اعم من الرفع حقيقة ٢ و  
 مساو له فيظهر صدق قوله نقيض كل شئ رفعه قوله  
 نقيض الضرورية المطلقة الممكنة آه اقول لا يمكن العام

السؤال الأول لا يثبت له اعتبار في الكمية ولم تعتبر الاختلاف في  
 الموضوع مع انه مغني عن الاختلاف واجاب بانه لا يمكن اعتبار  
 الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل السؤال الثاني ان القوم قد  
 اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبار امر خارج فيلزم بطلان  
 ما ذكرت من ان النظر في احكام القضايا الى مفهوماتها او قلت  
 انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبار امر خارج  
 ومع اعتبارهم للاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف  
 في الكمية في تناقض الجزئيات اجاب بان ما اعتبروه للاتحاد  
 في العنوان دون خصوصية الذات وقد يتوهم ان حاصل السؤال  
 الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في  
 الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع  
 في احدي القضيتين الجميع وفي الاخرى البعض وعلى هذا قوله  
 فما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال قوله فكيف يشترط  
 الاختلاف في الكمية وما قرناه في توجيه السؤال الثاني  
 هو المطابق بعبارة وهو المنقول عن الشارح قوله اعلموا لان  
 نقيض كل شئ رفعه اقول فيه مناقشة لان السلب شئ  
 ونقيضه لايجاب وليس الايجاب رفع السلب وان كان مستلزما  
 له بل السلب رفع لايجاب فالاولى ان يقال سرفع كل شئ  
 نقيضه الا ان اريد بالرفع ما هو اعم من الرفع حقيقة ٢ و  
 مساو له فيظهر صدق قوله نقيض كل شئ رفعه قوله  
 نقيض الضرورية المطلقة الممكنة آه اقول لا يمكن العام



[illegible]



















[illegible]

كل ما ليس به هو ليس به موجهة سالبة الطرفين في حكم السالبة في  
عدم اقتضاء وجود الموضوع فاذا لم يصدق العكس صدق ليس بعض  
ما ليس به ليس ج فكان معناه سلب سلب ج عن بعض ما صدق عليه  
سلب ب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض ج وقيم الدليل فالسالبة  
المعدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة السالبة  
المحمول ليست اعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على انعكاس  
الموجبة الكلية كنفسها تم الدليل ايضا على انعكاس السالبتين سالبة جزئية  
لا يتبناؤه على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها ولذلك اكتفى في الرد على  
القدح في دليل انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فانه قدح في الدليلين  
معاً هذا قدحهم في انعكاس الحملات واما القدح في انعكاس الشرطيات فهو  
ان يقال لا نمان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وانما يستلزم ذلك  
اذا كان اللزوم باقيا على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز  
ان يكون انتفاء اللازم امورا محالا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق اللزوم  
معه فان الحكم جازان يستلزم المحال قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل  
ونجعل الجزء الاول من العكس نقيضا له اقول انما فسر عبارة المتن بهذا  
المعنى دون ان يقول نأخذ نقيض الجزء الثاني من الاصل ونجعله الجزء الاول  
من العكس لان المفعول الاول للمجهول هو المبتدأ الذي يراد به الذات  
والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف فمفهوم عبارة المص هو  
ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه نقيض الجزء الثاني  
من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يؤخذ الجزء الثاني من الاصل  
لنقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه

[illegible][illegible]











[illegible]

المسموع يراد بهما الامور المفوضة وعلى التقديرين يراد بالقول الاخر الذي  
هو النتيجة القول المعقول لان التلطف بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول  
ولا للمسموع قوله ليسند ربح في الحد الصادق المقدمات وكاذبهما  
اقول يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من تضايك لازم عنها كذا انها  
قول اخر لتبادر الوهم الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها مع ما يلزمها  
من النتيجة فيخرج عن الحد القياس الحكماء لمقد مات فريد قوله  
لو سلمت ليتنا ولها جميعا فان اداة الشرط يتناول المحقق والمقدّر  
قوله لا نأقول المراد بذلك اقول هذا هو التحقيق لان النتيجة  
لا يمكن ان تكون مذكورة بعينها في القياس لا على ان يكون عين احدي  
المقدّمين ولا ان تكون جزء من احديهما والا كان العلم بالنتيجة  
مقدما على العلم بالقياس بهرتبة او بمرتبتين وكذلك نقيضهما  
لا يمكن ان يكون بعينه مذكورا في القياس والا كان التصديق بنقيض  
النتيجة مقدما على القياس ومع التصديق بنقيضها لا يتصور التصديق  
بها قوله وكل قياس حل لا بد فيه من مقدمتين الى اخره اقول  
كل قياس اقتران لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد ان  
يشتمل على امرين اساسا ما للمجموع المطلوب واما اجزائه فالاول  
هو القياس الاستثنائي كما سيأتي فلا بد فيه ايضا من مقدمتين والثاني  
هو الاقتران فلا بد فيه ايضا من امرين له نسبة الى كل واحد من  
طرفي المطر فيحصل مقدمتان قطعا سواء كانتا حيلتين ام لا قوله فموضوع  
المطلوب يسمى اصغرا لانه يكون في الاغلب خصل اقول اشرف المطالب هو الوجه الكلية  
وموضوعها اخص من محمولها في الاغلب وان جاز ان يكون مساويا ايضا قوله

فان اللزوم لا يتوقف على تحقق الطرفين للتركي ان تقوم بعالم فسد به وكل قديم مستغن عن الموتر وثبتت في نفس الامر يستلزم ثبوت العالم مستغن عن الموتر وجب اللزوم

بمعناه اعلم ان تناقض الافكار لا يوجد متحقق في جميع الاشكال بل لا يمتد الى جميعها اسل

تقييد اللزوم بسبب الحكم ولا اسل

اعتمادا

[illegible]



انسان الذي من الانسان  
نظري وقول بعض الناس  
علم على علم اخرى  
فوقه ان مودود  
اشترطت في نفسه  
اشترطت في المال والدين  
في امرى الى غير ذلك  
الموجوب مع الدين  
من خارج شاعرا  
لحق العبد  
ادوم فيه الموالاة  
الى شرط الامانة  
الشيء الظاهر

فسيأتيك بيانها في فصل المختلطات **أقول** إنما افرد للشرائط مجسداً للجهة  
فصلاً على حدة ليكون أسهل في الضبط لمباحث المتكثرة الشعب قوله  
لكن اشتراط الأمر الأول اسقط ثمانية **أقول** هذه طريقة الخذف  
والاستقاط وما طريقة التحصيل فهو ان يقال الصغرى <sup>المعنى</sup> الموجهتان مع الكيتين  
في الكبرى فتحصل ابعة فقس على ذلك سائر الأشكال وأعلم ان حاصل  
الشكل الأول هو اندراج الأصغر بأكمله وبعضه في الأوسط المحكوم عليه  
كلياً بالأكبر إيجاباً وأولياً فيكون الأصغر بأكمله وبعضه أيضاً محكوماً عليه  
بالأكبر ما إيجاباً وأولياً <sup>فينتج</sup> فينتج المحصورات الأربع وذلك من خواصه  
فان ما عداه لا ينتج إيجاباً كلياً وان حاصل الشكل الثاني ان الأصغر لا أكبر  
متناهيان في الأوسط إيجاباً وأولياً فينتج فيان قطعاً فيكون الأكبر مسلوياً  
عن الأصغر كلياً وجزئياً فلا ينتج الشكل الثاني لاسالبية فضرى ان منه  
ينتج ان سالبية كلية وآخر ان سالبية جزئية وان حاصل الشكل الثالث  
ان الأصغر لا في الأوسط إيجاباً ولا أكبر لافاه اما إيجاباً وأولياً فينتج لافاه  
في الجملة اما إيجاباً وأولياً فلا ينتج الشكل الثالث لاجزئية فثلاثة  
ضروب منه فينتج موجهة جزئية وثلاثة أخرى سالبية جزئية واما الشكل  
الرابع فينتج موجهة جزئية وسالبة اما كلية وجزئية **قوله** اما الشكل  
الأول فشرطه باعتبار الجهة ان يكون الصغرى فعلية **أقول**  
اشتراط ذلك مبني على ان المعتبر في الوصف العنوان في ان يكون  
بالفعل بحسب الخارج واما ان التقى بهجراً لا مكان كما هو مذهب الفارابي  
فالممكنة تنتج في صغرى الشكل الأول وكذلك في صغرى الشكل الثالث  
والنقض المذكور ههنا وهناك من دفعه ولا يصدق المقدمه القاطعة

[illegible]



كل مركوب يريد فرس قوله بل احدى التسع كانت جهة النتيجة جهة الكبرى  
اقول فيه بحث لان الصغرى ان كانت احدى الدائمات والكبرى مطلقة عامة  
فعلها لظا بطة المذكورة يكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة حينية  
مطلقة وتفصيله يطلب من شرح المطالع قوله انما سمي خلفاى باطلا  
اقول هذا الوجه في التسمية هو الذي ارتضاه الجمهور ووقيل انما سمي  
خلفا لان المتمسك يثبت به مطلوبه بابطال نقيضه فكانه ياتي مطلوبه  
لا على سبيل الاستقامة بل من خلفه ويؤيد التسمية القياس الذي ينساق  
الى المطم ابتداءى من غير تعرض لا بطل نقيضه بالمستقيم كان المتمسك  
يأتي مطلوبه من دأمة على استقامة قوله وهو مركب من قياسين اقول  
توضيحه بمثال ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب بالفعل ثم نقول  
يجب ان يصدق في عكسه بعض ج ب بالفعل ثم نستدل على صدق هذا  
العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق  
الاصل لصدق في نقيضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها لو لم  
يصدق مطلوبنا وهو بعض ج ب بالفعل لصدق لاشئ من ج ب دائما مع قولنا  
كل ج ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما صدق  
لاشئ من ج ب دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل لصدق لاشئ من ج ب  
دائما فهذا قياس قتراني من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض ج ب  
بالفعل لصدق لاشئ من ج ب دائما ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة  
في القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق  
لاشئ من ج ب دائما لكن الثاني باطل فالمقدم مثله فقد انتفى  
عدم صدق بعض ج ب بالفعل فتعين صدقه فحصل المطم بطريق

لقد ذكرنا في المتن ان الصغرى ان كانت احدى الدائمات والكبرى مطلقة عامة  
فعلها لظا بطة المذكورة يكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة حينية  
مطلقة وتفصيله يطلب من شرح المطالع قوله انما سمي خلفاى باطلا  
اقول هذا الوجه في التسمية هو الذي ارتضاه الجمهور ووقيل انما سمي  
خلفا لان المتمسك يثبت به مطلوبه بابطال نقيضه فكانه ياتي مطلوبه  
لا على سبيل الاستقامة بل من خلفه ويؤيد التسمية القياس الذي ينساق  
الى المطم ابتداءى من غير تعرض لا بطل نقيضه بالمستقيم كان المتمسك  
يأتي مطلوبه من دأمة على استقامة قوله وهو مركب من قياسين اقول  
توضيحه بمثال ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب بالفعل ثم نقول  
يجب ان يصدق في عكسه بعض ج ب بالفعل ثم نستدل على صدق هذا  
العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق  
الاصل لصدق في نقيضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها لو لم  
يصدق مطلوبنا وهو بعض ج ب بالفعل لصدق لاشئ من ج ب دائما مع قولنا  
كل ج ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما صدق  
لاشئ من ج ب دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل لصدق لاشئ من ج ب  
دائما فهذا قياس قتراني من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض ج ب  
بالفعل لصدق لاشئ من ج ب دائما ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة  
في القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق  
لاشئ من ج ب دائما لكن الثاني باطل فالمقدم مثله فقد انتفى  
عدم صدق بعض ج ب بالفعل فتعين صدقه فحصل المطم بطريق



انما سمي خلفا لان المتمسك يثبت به مطلوبه بابطال نقيضه فكانه ياتي مطلوبه  
لا على سبيل الاستقامة بل من خلفه ويؤيد التسمية القياس الذي ينساق  
الى المطم ابتداءى من غير تعرض لا بطل نقيضه بالمستقيم كان المتمسك  
يأتي مطلوبه من دأمة على استقامة قوله وهو مركب من قياسين اقول  
توضيحه بمثال ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب بالفعل ثم نقول  
يجب ان يصدق في عكسه بعض ج ب بالفعل ثم نستدل على صدق هذا  
العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق  
الاصل لصدق في نقيضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها لو لم  
يصدق مطلوبنا وهو بعض ج ب بالفعل لصدق لاشئ من ج ب دائما مع قولنا  
كل ج ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما صدق  
لاشئ من ج ب دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل لصدق لاشئ من ج ب  
دائما فهذا قياس قتراني من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض ج ب  
بالفعل لصدق لاشئ من ج ب دائما ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة  
في القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق  
لاشئ من ج ب دائما لكن الثاني باطل فالمقدم مثله فقد انتفى  
عدم صدق بعض ج ب بالفعل فتعين صدقه فحصل المطم بطريق







<p>تقریباً ہر کتاب کا ایک مطالعہ میں اس سے پہلے ہی کہ اگر اس عمل کا عقد ہے اس کے عادی اور حجاب علاقہ سے تازی متواتر ہے جس سے علم اور تعلیم دونوں کی ترقی اور پریشانی کا سامنا ہوا کہ انہیں کا دل خوب اندازہ اسکا ہے اگرچہ اس کتاب پر تعلیم اور پریشانی کی دو صورتیں ہیں نہایت اور اور جاننے والی سے ہر پریشانی کا نشانہ عہد کی ساریں کے ساتھ مل کر فرما رہا جس کی تصدیق بلاخطہ سے ہوگی قیمت فی جلد ۳۰ اشباع الکلاہ فی اثبات مولد القدامیہ تاہن رسالہ قطب الوقت علامہ حضرت مولانا سلامت اللہ صاحب شکر اور شیخ حضرت مولانا عبد الغفر صاحب محدث دہلوی نو اللہ تعالیٰ کی تصنیف ہے ایک نسخہ اس کا نہایت خوش و جانفشانی سے ہم پر ہوا جو کجا کو خیال قائم عام اختر نے طبع کر دیا ہے قیمت ۱۲ دقات فی الحقائق مترجم اردو۔ یہ کتاب عربی زبان میں حضرت مولانا محمد الدین رازی جرنیہ علیہ کی تصنیف ہے قیمت ۱۰ مجموعہ خطبہ وارزہ ماہی مترجم طبع جدید لائق و جبین بارہون مہینوں کے خطبہ از تالیفات جناب مولانا محمد اسماعیل صاحب تہذیب و مولوی شاہ ولی اللہ صاحب محدث دہلوی و فقیہ ابوالیث جان فانی رحمۃ اللہ علیہم تمام عربین پر طبع جلتے ہیں بآزجہ اردو مع اشعار فصیحہ آمیز و خطبہ نکاح مع نقشہ مہر ازواج و مطہرات و ترکیب شرح مطبوعہ مطبع قیومی کا پور قیمت ۱۲۰ المختصر القدوری مع شرح المختصر الضروری جن معرظہ دوست احباب اور جو ہر شناس احباب کی نصیحت نگاہوں سے اس کتاب کا ملاحظہ فرمایا ہے ان کی قد و دان پستیں اس تحت مشاہدہ و جانفشانی کا کجانی اندازہ کر چکی ہیں جو ہر کسی دوستی اور عام طور سے مفید عام بنانے میں</p>	<p>یرواست کہ زبانی گو یہ مستند کتاب اکثر مطالعہ میں بار بار طبع ہوئی لیکن اب تک اس کی ان غلطیوں کی جانب کوئی توجہ مبذول نہیں کی گئی جن کے باعث سے درس و تدریس و تعلیم و تعلیم میں حرج اور سبکدوشی خرابیاں واقع ہو گئی ہیں اگرچہ اس کی تصحیح اور تصدیق نہانے کا انتظام و انصرام میری فوت سے کہیں پر چھوٹا تھا تاہم خدا سے جل شانہ پر ہر لمحہ کر کے بیٹے اس کام کو اپنے ذمہ لیا اور چونکہ ایک مسلم الثبوت درسی کتاب تسلیم کی گئی ہے اور حضرت آدم علیہ السلام کی پیدائش اور فتون کی آفرینش اور ملائکہ اور روح اور ملک الموت اور جان کنڈنی اور شیطان کے حالات اور اعضا اور ارواح کے مقامات اور دیگر کچھ اور ان کے سوال و جواب اور کرنا کا تہیون اور صوحت اعمال اور احوال قبور اور دفع صور اور احیاء موتی اور شرف غلات اور احوال قیامت اور غضب میزان اور حجاب خلق اور کیفیت کبر صراط اور شفاعت اور بہشت و دوزخ وغیرہ کا ذکر اور بیان کمال شرح و بسط سے کیا گیا ہے قیمت فی جلد صرف ۱۰۰ سلم العلوم طالبان علوم منطقیہ و شایقان فنون حکمیہ کو فزودہ ہو کہ سلم العلوم مصنفہ ملا محمد علی اللہ ہماری جو فی منطق میں نہایت مفید اور دقیق متن ہے اسید جو سے آج تک اسکے ہر باب شرحیں لکھی گئیں لاکھوں حاشیہ تصنیف ہوئے مگر جس طرح تمام شرح ہیں ملا حسن اور ملا ولی رحمہما اللہ القوی کی شرحیں بے مثل ہیں اسی طرح حاشیہ اصعاد العلوم لاجواب جو قیمت ۱۲۰ حیدر لدی شایقان علوم حکمیہ و طالبین فنون فلسفیہ کو فزودہ جانفرا و صول ہونے پر روانہ کی حوالی تائین</p>	<p>ہو کہ شرح ہدایہ المکتہ مصنفہ ملا حسین بن مبین الدین میفری جو نہایت دقیق اور معرکہ الاثر شرح و طبع قیومی کا پور میں نہایت خوش اسلوبی سے چھپ کر تیار ہوئی ہے جنابی کے علاوہ اس میں ایک عمدگی عالم اہل جناب مولانا حافظ محمد بک اللہ کنڈوی فرنگی علی سلمہ اللہ تعالیٰ زبیر و دیگر العلوم و احیاء حضرت مولانا مفتی محمد نعمت اللہ طاب ثراہ و جل المجتہد شاہ صاحب تصانیف کثیرہ نے ابتدا سے انتہا تک درست کر کے ہندی و پشتی اسکے لئے کار آمد کر دیا ہے تحفہ وغیرہ میں جو عام طریقہ رد و قدح کا کل کل راجح ہے اس سے یہ تحفہ بالکل پاک ہے عام فہم چھوٹے چھوٹے جموں میں کتاب کا مطلب تحفہ کے ساتھ اور اد کیا گیا ہے اصل تو یہ ہے کہ آج تک یہ کتاب بے بیسی صاف کہیں چھپی نہ تھی یہ سب مشائش تحفہ کسی کے ہاتھ لگے۔ اس کتاب میں حضرت مجتبیٰ نے ایک علمی و فرنگی محل کے قابل قدر حاشیہ بھی حسب مقام درج کر کے زینت کو ڈھلا کر دیا ہے۔ کتاب کے آخر میں ایک نامور راجہ و جبر و مقابلہ کا جو حضرت مولانا مفتی محمد نور اللہ قدس سرہ کا تصنیف ہے مفید عام ہونے کی وجہ سے لگا دیا ہے باوجود ان تمام خوبیوں کو قیمت صرف ۱۲۰ روپیہ لگی ہے۔ ان کے علاوہ ہر قسم کی عربی۔ فارسی اور اردو کتابیں نہایت عمدہ چھاپہ کی ہمارے کارخانہ تجارتی کلکتہ۔ ویلی اسکو ان نمبر ۶ اسے بہت جلد نہایت کفایت کے ساتھ تاجروں رخ سے بذریعہ ویلیوی ایسبل (قیمت طلب) یا رسل یا نقد قیمت وصول ہونے پر روانہ کی حوالی تائین</p>	<p>یرواست کہ زبانی گو یہ مستند کتاب اکثر مطالعہ میں بار بار طبع ہوئی لیکن اب تک اس کی ان غلطیوں کی جانب کوئی توجہ مبذول نہیں کی گئی جن کے باعث سے درس و تدریس و تعلیم و تعلیم میں حرج اور سبکدوشی خرابیاں واقع ہو گئی ہیں اگرچہ اس کی تصحیح اور تصدیق نہانے کا انتظام و انصرام میری فوت سے کہیں پر چھوٹا تھا تاہم خدا سے جل شانہ پر ہر لمحہ کر کے بیٹے اس کام کو اپنے ذمہ لیا اور چونکہ ایک مسلم الثبوت درسی کتاب تسلیم کی گئی ہے اور حضرت آدم علیہ السلام کی پیدائش اور فتون کی آفرینش اور ملائکہ اور روح اور ملک الموت اور جان کنڈنی اور شیطان کے حالات اور اعضا اور ارواح کے مقامات اور دیگر کچھ اور ان کے سوال و جواب اور کرنا کا تہیون اور صوحت اعمال اور احوال قبور اور دفع صور اور احیاء موتی اور شرف غلات اور احوال قیامت اور غضب میزان اور حجاب خلق اور کیفیت کبر صراط اور شفاعت اور بہشت و دوزخ وغیرہ کا ذکر اور بیان کمال شرح و بسط سے کیا گیا ہے قیمت فی جلد صرف ۱۰۰ سلم العلوم طالبان علوم منطقیہ و شایقان فنون حکمیہ کو فزودہ ہو کہ سلم العلوم مصنفہ ملا محمد علی اللہ ہماری جو فی منطق میں نہایت مفید اور دقیق متن ہے اسید جو سے آج تک اسکے ہر باب شرحیں لکھی گئیں لاکھوں حاشیہ تصنیف ہوئے مگر جس طرح تمام شرح ہیں ملا حسن اور ملا ولی رحمہما اللہ القوی کی شرحیں بے مثل ہیں اسی طرح حاشیہ اصعاد العلوم لاجواب جو قیمت ۱۲۰ حیدر لدی شایقان علوم حکمیہ و طالبین فنون فلسفیہ کو فزودہ جانفرا و صول ہونے پر روانہ کی حوالی تائین</p>
--	--	--	--

حاجی محمد محمد القیوم تاجر کتب کلکتہ ویلی اسکو ان نمبر ۶



## میزِ قُطبے

مغزِ قدِ شناس

طالبانِ علم کو مژدہ ہو کہ اگرچہ یہ نایاب کتاب اکثر مطابع میں  
میں طبع سے آراستہ و پیراستہ ہوئی مگر چن رہا امور ضروری پر جو ضرور  
قابلِ توجہ تھے کچھ لحاظ بتک نہیں کیا گیا تھا یعنی سب سے مقدم اسکی  
تصحیح کی طرف توجہ لازم تھی پھر کتابت کی نفاست اور چھپائی کی صفائی  
کو بھی ضرور ملحوظ خاطر رکھنا فرض۔ اور اسکے باعث سے طلباء کو سخت وقت  
اور دشواریوں کا سامنا ہوتا تھا۔ بحمد اللہ کہ بننے ان کی اس تکلیف اور  
پریشانی کو محسوس کر کے ان تمام امور کو عموماً اوصحت کو خصوصاً مد نظر  
رکھا اور اس بینظیر کتاب کو بصرف زرِ کثیر چھپوا کر شائع کیا اس پر کہ  
شاہینِ جلدِ خرید فرما کر ہماری محنت اور کوشش کی داد دیجئے

کمدین

محمد قمر الدین مالک

طبع قیومی کاپنور







ق ۲۶ ش ق ح ش

۲۷

DUE DATE

۱۴۰

26 MAR 1972

23 NOV 1972

31.01.77

۳۸ - ۱



